كلية الحقـــوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

قيود التجارة الدولية في المنسوجات

(دراسة تحليلية)

مقدم من الباحثة

فاتــن محمــد حســن الســيد

تحت إشراف

أ. د/ الســيد أحمــد عبدالخالــق

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

بكلية الحقوق- جامعة المنصورة

ووزير التعليم العالي الأسبق

2022

مقدمة:

يَحتل قطاع الملابس والمنسوجات أهمية كبيرة في نطاق تجارة السلع، حيث إنه يُمثل واحدًا من نقاط الالتقاء والاختلاف بين مصالح الدول، تختلف مواقف الدول تجاهه بحسب موقعها من التصدير والاستيراد، فإن كانت الدولة تعتمد كثيرًا على صادراتها من المنتجات النسيجية، فمن مصلحتها خفض بل إلغاء جميع القيود التي تعوق انسيابها في أسواق الدول المستوردة، وبالعكس، فالدول المستوردة لها، عند توافر إمكانية انتاجها تجد أن حماية صناعتها المحلية من المنافسة تقتضي تقييد صادرات الدول الأخرى إليها من هذه المنتجات، وبقدر أرجحية التوافق أو عدمه، يتراوح تعامل الدول مع هذه السلع بين التحرير والتقييد، وتتبع ذات السياسة على كافة السلع الأخرى[١] .

لقد ظلّ القطاع المشار إليه خارج نطاق مفاوضات تحرير التجارة في جميع جولات الجات السَابِقة على جولة أوروجواي، حيث خضعت التجارة في المنسوجات لقيود وترتيبات خاصة بين البُلدان المستوردة والبُلدان المُصدرة، وذلك من خلال اتفاقات ثنائية أو تدابير أحادية أي من جانب البُلدان المستوردة، ولقد أسفر بقاؤه خارج نطاق هذه المفاوضات عن عدم إنفاذ مبادئ وأحكام التجارة متعدُّدة الأطراف التي جاءت بها اتفاقية GATT 47، على التجارة فيه[٢].

تكمن خصوصية هذه السلعة في أن غالبية البلدان النامية تشتهر بصناعة المنسوجات والملابس قياسًا بالبلدان الصناعية ولو أطلقت التجارة الدولية فيها آنذاك كما في غيرها من السلع الصناعية التي خضعت للجات منذ عام ١٩٤٧، لاستطاعت الأولى أن تستأثر بالنصيب الأكبر في التجارة الدولية في قطاع المنسوجات، ولكن عملية التحرير في الجولات السابقة على جولة أوروجواي كانت قد انصبت على المنتجات الصناعية في غير هذا القطاع، لأن البُلدان الكبرى أرادت ألا تجعل للأولى أية ميزة نسبية في التجارة الدولية[٣].

ويعد اتفاق المنسوجات والملابس ATC أحد أهم النتائج التي أسفرت عنها جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعدُّدة الأطراف في مجال تحرير التجارة في السلع، إذ إنه بموجبه تم الانهاء التدريجي للقيود غير التعريفية التي كانت تعترض التجارة الدولية في المنتجات النسيجية، وخضعت هذه المنتجات إلى قواعد اتفاقية جات ١٩٩٤[٤].

لقد أدمج قطاع المنسوجات والملابس في إطار قواعد الجات، في نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤، ليشهد للمرة الأولى تطبيق هذه القواعد عليه، وقد اقترن ذلك بإنشاء نظام يسمح بفترة انتقالية من أجل

---

[١] د. مصطفي سلامة: منظمة التجارة العالمية (النظام القانوني للتجارة الدولية)، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٦، ص١٠١.
[٢] د. عادل عبدالعزيز على السُن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠١، ص٢٤٠.
[٣] د. على إبراهيم: منظمة التجارة العالمية (جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم)، الناشر دار النهضة العربية القاهرة، سنة ١٩٩٧، ص ١٧٤.
[٤] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٠.

الوصول إلى تحريره من القيود، مع تأسيس جهاز يتكفل باحترام الاتفاق المبرم في هذا الموضوع، والذي يُعتبر جزءًا لا يتجزأ من اتفاقية الجات ١٩٩٤[٥].

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التحديات التي تواجه التجارة الدولية في المنسوجات في ظل التغيرات العالمية نتيجة اندماج الأسواق وتشابك العلاقات بين الدول، ومن ثم أهمية المحافظة على فرص المنافسة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، **وتتلخص الإشكالية في التساؤل حول كيفية مواجهة القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات، والدور الذى لعبته الحماية الجمركية في قطاع صناعة المنسوجات؟**

أهداف البحث:

يستهدف البحث:

- بيان القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات حتى جولة أوروجواي.
- توضيح الدور الذى لعبته الضريبة الجمركية في قطاع الصناعات النسيجية.

منهج البحث:

تنتهج الباحثة من خلال هذا البحث، المنهج الوصفي والذى يعتمد على المعلومات والحقائق عن موضوع البحث ووضعها في قالب محكم ومكتمل، على أن يواكب هذه الدراسة الوصفية محاولة لتفسير المعلومات التي تم تجميعها ووصفها. مع التحليل الدقيق لتلك المعلومات؛ بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية، ومن ثم اقتراح توصيات فعالة.

تقسيم البحث:

سنتناول القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات من خلال مبحثين على أن يعقبهما خاتمة ونتائج وتوصيات، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات حتى جولة أوروجواي.

المبحث الثاني: إدراج التجارة في المنسوجات ضمن مفاوضات أوروجواي.

[٥] د. مصطفي سلامة: مرجع سبق ذكره، ص١٠٢.

المبحث الأول

القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات حتى جولة أوروجواي

تمهيد:

يعتبر قطاع المنسوجات والملابس أحد القطاعات الانتاجية والتصديرية المهمة للدول النامية، إذ تتصدر صناعاته الصناعات الأخرى من حيث تحقيق القيمة المضافة[٦]، وتتميز بكونها صناعة منخفضة التكاليف، كثيفة العمالة، بسيطة التكنولوجيا[٧]، وذات عائد مرتفع، تعتمد أساسًا على الموارد الأولية والطبيعية، كالأقطان، الأصواف والألياف الأخرى، وجميعها تقريبًا متوفرة في دول العالم الثالث، لذا تعدُّ هذه الصناعة بمثابة قاطرة التنمية في الدول النامية بوجه عام.

لقد ظل هذا القطاع خارج مفاوضات تحرير التجارة ولم يسبق أن خضعت تجارته لأحكام اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧م في كل جولات الجات السابقة على جولة طوكيو؛ لكن في عام ١٩٦٣ خضعت تجارة المنسوجات لاتفاقية أخرى سُميت اتفاقية الألياف المتعدُّدة، والتي غطت المنسوجات القطنية وجميع المنسوجات والملابس الطبيعية والصناعية، وقد ضمت في أطرافها ٤٤ دولة، منها ثماني دول مستوردة والدول الأخرى مصدرة[٨].

كانت الاتفاقية تعمل على أساس تخصيص حصة تصدير لكل دولة مُصدرة، وحصة استيراد لكل دولة مُستوردة، على ألا تجاوز الدولة الحصة المُحددة لها في أسواق الدول المستوردة، وعلى الرغم مما كان يوفره هذا النظام من تأمين الحد الأدنى من الحصص المؤكدة لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس في أسواق الدول الصناعية إلا أنه في الوقت ذاته كان يمثل قيدًا كميًا حازمًا على مقدرتها على التوسع في صناعاتها، ومن ثَمَّ حجم صادراتها من المنسوجات والملابس[٩].

حيث إن الدول المستوردة كانت تتفنن في وضع العوائق أمام الصادرات، فالبعض يقوم بإعداد قوائم بالمنتجات الممنوع استيرادها كليًا، نظرًا لانتاجها بكثرة أو لتمتع الانتاج المحلي فيها بميزة نسبية فائقة، والبعض الآخر يضع حد أقصى للكميات التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة أو إقرار حد أدنى للأسعار أو غير ذلك[١٠].

عرفت التجارة الدولية في المنسوجات والملابس الاتفاقات الثنائية بغرض تقييد حركة هذه السلع من الدول المُصدرة إلى الدول المُستوردة بعد سنوات قليلة من بدء العمل باتفاقية جات ١٩٤٧، ومنذ منتصف الخمسينات وبصفة عامة يمكن تقسيم الفترة التي خرجت فيها هذه التجارة عن مبادئ وأحكام هذه الاتفاقية إلى ثلاث مراحل[١١].

---

[٦] د. إيمان محمد محب زكي: تطور الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس: الإنجازات والأفاق المستقبلية، بحث منشور في مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة– جامعة طنطا، العدد ١، سنة ١٩٩٥، ص٣.

[7] Maurice Obstfeld, Paul R. Krugman,: International Economics Theory and Policy (Sixth Edition), Boson SenFrsnceco Newkor)k ,2012, P.232.

[٨] د. على إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص١٧٣.

[٩] د. أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ١٩٤٧-١٩٩٤، الناشر دار المطبوعات اللبنانية، سنة ١٩٩٦، ص١٠٩.

[١٠] د. على إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص١٧٣، ١٧٤.

أولاً: مرحلة ما قبل عام ١٩٦١" قيود التصدير الطوعية"

منذ منتصف الخمسينات تقريبًا، نجد أن أول اتفاق معروف لتقييد الصادرات اختياريًا كان يختص بصادرات المنسوجات اليابانية إلى الولايات المتحدة، وكان ذلك عام ١٩٣٦، واتبعت معظم البلاد المتقدمة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية -وخاصة الأوروبية منها- سياسات حمائية شديدة التقييد بشأن وارداتها السلعية بصفة عامة.

وحينما بدأ العمل بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في أول يناير عام ١٩٤٨، ومع بداية الخمسينات بدأ عهد حديث من التحرير في السياسات التجارية المتشددة؛ ولكن باستثناء تلك الخاصة بالمنسوجات، خصوصًا فيما يتعلق بالتمييز ضد الصادرات اليابانية ومن بعض الدول النامية وعدد من البلدان الاشتراكية آنذاك، إذ استمرت على ما كانت عليه من تشدد إن لم تكن ازدادت تشددًا.

عقدت الولايات المتحدة واليابان اتفاقا بقصد تقييد صادرات الثانية من المنسوجات إلى الأولى بسبب استمرار تزايد صادرات الثانية إلى الأولى واتجاه العديد من الدول النامية آنذاك إلى إنشاء المشروعات في مجال الملابس والمنسوجات باعتباره أنسب المجالات لقيادة تنميتها الاقتصادي، هكذا، عمدت هذه الدول إلى اتباع سياسة إحلال الواردات بشأن منتجات هذا المجال، وقيدت في الوقت نفسه وارداتها منها بمختلف الإجراءات، وفي صدارتها حظر الاستيراد مستندة في إجراءاتها الحمائية تلك إلى المادة (١٨) من اتفاقية GATT 47 بشأن المساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية، وكانت هذه نقطة البداية في إخضاع التجارة الدولية في المنسوجات لاتفاقات تقييد الصادرات اختياريًا في النصف الثاني من الخمسينات، وفي زمن الجات.

بنهاية الخمسينات، كانت العديد من الدول التي صارت شيئًا فشيئًا نامية، قد اكتسبت مزايا نسبية في المنتجات الرئيسية في مجال الملابس والمنسوجات القطنية، وذلك لما تتميز به أساليب انتاجها من كثافة العمالة بالنسبة إلى رأس المال مع قلة احتياجها إلى فنون الانتاج عالية التقدم، فبدأت صادرات بعضها وبعض الدول الاشتراكية آنذاك من المنتجات المشار إليها تزاحم صادرات اليابان منها، في الاستحواذ على نصيب متزايد من أسواق البيع في الدول المتقدمة وذلك على حساب منتجات الصناعات الوطنية للأخيرة، وتزامن مع هذا التزاحم في أسواق الأخيرة أن استطاعت الدول الأوروبية أعضاء "اتحاد المدفوعات الأوروبي" –ماعدا اليونان وتركيا- تقرير قابلية عملاتها للتحويل إلى عملات جميع الدول الأخرى، وكان من نتيجة ذلك فقدان الدول الأوروبية المتقدمة حقها في فرض القيود الكمية على وارداتها استنادًا إلى المادة (١٢) بشأن القيود الخاصة بوقاية ميزان المدفوعات من اتفاقية GATT 1947[١٢].

---

[١١] د. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية-الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال-اتفاقات التجارة العالمية)، الناشر دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، سنة ٢٠٠٤، ص٣٤١.

[١٢] د. أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات) دراسة اقتصادية تشريعية، الجزء الأول، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠١، ص٤١٩،٤١٨.

يكون للدول المستوردة لأي سلعة ومن بينها المنسوجات والملابس طبقًا لاتفاقية الجات ١٩٤٧، الحق في فرض قيود ضد الواردات من سلعة محددة، حال وجود ضرر للصناعة المحلية المنتجة للسلعة المشابهة، ويتم فرضها طبقًا للشروط الواردة في المادة (١٩) من اتفاقية جات ١٩٤٧ م، والتي تشترط:-

* أن تتخذ الدولة الإجراء الوقائي في مواجهة جميع الدول المصدرة لهذه السلعة إليها؛ وليس فقط تجاه الدولة التي تسببت في الضرر والتي لا ترغب أحيانًا في فرض حصة في مواجهتها وذلك تطبيقًا لمبدأ عدم التمييز.

* منح الدول المستوردة تعويض للدولة المصدرة التي فرضت القيود في مواجهة صادراتها، فإذا لم يتم الاتفاق على التعويض تستطيع الأخيرة اتخاذ إجراء انتقامي في مواجهة الأولى[١٣].

وتعتقد الباحثة أن اشتراط اتخاذ الإجراء الوقائي من الدولة في مواجهة كافة الدول المصدرة لهذه السلعة إليها، ينطوي على إجحاف بحقوق الدول الأخرى غير المتسببة في الضرر، فليس من العدل والإنصاف معاقبة كافة الدول بشأن تصرف فردي من جانب الدولة المتسببة في الضرر، وأن إهمال النص على إلزامية منح الدول المستوردة تعويض للدول المصدرة التي فرضت القيود ضد صادراتها يجعلها تتعمد المماطلة في منحه لرغبتها في استمرار فرض القيود الكمية لأطول فترة ممكنة بقصد حماية سوقها المحلي من المنافسة الأجنبية ومحاولة تحسين تجارتها الخارجية وتحسين وزيادة إنتاجها المحلي.

لجأت الدول المتقدمة المستوردة للمنسوجات والملابس إلى اتخاذ "تدابير رمادية ثنائية"، بسبب زيادة واردات الدول الأوروبية والولايات المتحدة من المنسوجات والملابس القطنية سواء من اليابان أم من دول نامية إبان فترة الخمسينات، وكذا بسبب الصعوبة العملية في تنفيذ شروط المادة (١٩) السابق الإشارة إليها، وبموجب هذه التدابير، اتفقت الدول المصدرة والمستوردة لها على اتباع إجراءات محددة بشأن التجارة فيها دون أن تضع في اعتبارها المبادئ والأحكام التي اشتملتها اتفاقية جات ١٩٤٧.

وعليه، وخشيةً من هذه القيود على السياسة التجارية الدولية بشكل عام، كونت الأطراف المتعاقدة في الجات مجموعة عمل، بغرض دراسة اضطراب الأسواق الناتج عن تدفق الواردات من المنسوجات والملابس القطنية زهيدة الثمن في الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية المتقدمة، وانتهت هذه المجموعة إلى خطورة تأثيره على هذه السياسة وأسست لجنة دائمة بقصد تفاديه وذلك لبحث واقتراح الحلول المقبولة متعدُّدة الأطراف

---

[١٣] د. محمد صلاح عبد اللاه: الجوانب القانونية لاتفاق المنسوجات والملابس في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠١٣، ص٧٩.

-Thomas Grennes: THE MULTIFIBER ARRANGEMENT AND THE MANAGEMENT OF INTERNATIONAL TEXTILE TRADE, North Carolina State University, Article · October 2011 , p.108. Available at https://www.researchgate.net/publication/237269223_THE_MULTIFIBER_ARRANGEMENT_AND_THE_MANAGEMENT_OF_INTERNATIONAL_TEXTILE_TRADE

لمنعه[١٤]. والذي يقصد به "زيادة أو زيادة احتمالية حادة وجوهرية لواردات معروضة بأثمان أقل من أثمان السلع المنافسة، يكون من شأنها أن تسبب أو أن تهدد بتسبيب خسارةً خطيرةً للمنتجين المحليين"[١٥].

استهدفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية من إنشاء اللجنة المشار إليها، البحث عن وسيلة تكفُل إسباغ صفة المشروعية على القيود الكمية المفروضة على وارداتها من المنسوجات والملابس، وأن يكون خروج التجارة في المنسوجات على قواعد الجات خروجًا منسقًا، وفي إطار مفاوضات متعددة الأطراف لتلك الاتفاقية[١٦].

وترى الباحثة أن لجوء الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى تكوين لجنة تفادي اضطراب السوق، ما هو إلا اعتراف ضمني منهما بعدم قدرتهما على المنافسة مع الدول المصدرة للمنسوجات وكان بالأحرى بهما تطوير هذا القطاع لديهما وتهيئته للمنافسة الأجنبية، وأن هذه اللجنة ما هي إلا تحايل على قواعد الجات بقصد فرض قيود كمية على وارداتهما من المنسوجات.

يمكن القول، شهدت التجارة الدولية سياسات حمائية شديدة عقب الحرب العالمية الثانية، ومع بداية العمل بالجات بدأ عهد جديد من تحرير تلك السياسات ولكن باستثناء المنسوجات التي أصبحت سياسة تجارتها أكثر تشددًا، فاتفقت الولايات المتحدة واليابان على عقد اتفاق تقييد اختياري لصادرات الثانية من المنسوجات إلى الأولى، يكون للدول المستوردة لأي سلعة ومن بينها المنسوجات الحق في فرض قيود ضد الواردات من سلعة محددة حال وجود ضرر للصناعة المحلية وذلك بشروط معينة.

ثانياً: مرحلة الستينات "الترتيب قصير الأجل والترتيب طويل الأجل"

استنادًا إلى ما سبق، فقد أسفرت أعمال لجنة تفادي اضطراب السوق السابق الإشارة إليها عن عقد الترتيب قصير الأجل بشأن المنسوجات القطنية STA[١٧] وقد أدخل حيز التنفيذ في عام ١٩٦١-١٩٦٢، وبدخوله حيز التنفيذ، أصبح قطاع الملابس والمنسوجات حالة "حالة خاصة" في إطار التجارة الدولية متعدُّدة الأطراف التي أقامتها اتفاقية GATT 1947، وانتهي الأمر بما كان يستهدف به بصفة أساسية أن يكون تقييدًا مؤقتًا لصادرات اليابان وبعض الدول النامية من المنسوجات والملابس، ليُصبح الخطوة الأولى فحسب في مسيرة أكثر من ٣٤ عامًا تزاد بفترة تصفية مقدارها حوالي ١٠ أعوام، استثنى رسميًا خلالها جزء هام من التجارة الدولية من أحكام ومبادئ جاءت بها GATT، وذلك في إطار تنظيمي خاص بهذا الجزء وحده، وقواعد معينة تحكم حركته دون سواه ما بين الدول المتاجرة.

وقد أقر الترتيب قصير الأجل بضرورة إقامة توازن ما بين الفرص المتوفرة لتصدير المنسوجات القطنية من ناحية، والمجهودات التي يلزم القيام بها لتفادي حدوث اضطرابات في أسواق الدول المستوردة من ناحية أخرى،

---

[١٤] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٢،٢٤١.

[١٥] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٠،٤٢١.

- Grimwade Nigel: International Trade Policy "A Contemporary Analysis", Routledge, London,1996,P.143.

[١٦] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٢.

[17] Short Term Arrangement Regarding Cotton Textiles.

وبموجبه قَبلت البُلدان المصدرة السماح للبلدان المستوردة بفرض قيود كمية على وارداتها من هذه السلعة المتسببة أو التي يمكنها أن تُهدد بحدوث اضطراب في السوق بالمخالفة لمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية وما يلحق به من مبدأ عدم التمييز، ولمبدأ استخدام التعريفة الجمركية وحدها لتنظيم حركة التجارة الخارجية للدولة، واعترافًا من البلدان المستوردة بالفضل وافقت على زيادة حدود الحصص المقررة للدول المصدرة.

جدير بالذكر، أن تعريف مفهوم اضطراب السوق السابق الإشارة إليه، إنما ينطوي على إمكانية تحديد منتجات معينة بذاتها من دولة معينة على أنها مصدر الاضطراب الحادث في السوق، وقد أسفرت هذه الإمكانية عن بدء البُلدان الموقعة على الترتيب في الدخول في مفاوضات بقصد عقد اتفاقات ثنائية بشأن الحصص الكمية التي يسمح بها ما بين الدول المصدرة للمنسوجات القطنية وتلك المستوردة لها، في نطاق الترتيب قصير الأجل.

واستمرت المفاوضات متعدُّدة الأطراف بعد عام واحد نُفِذ فيها الترتيب قصير الأجل، بقصد عقد الترتيب طويل الأجل (LTA)[١٨] هذه المرة، والتي انتهت بالفعل إلى إعداده في ١٢ فبراير ١٩٦٢، وقد تم الاتفاق على أن تكون مدته ٥ أعوام تبدأ بعد انتهاء الترتيب قصير الأجل القائم آنذاك، أي من أكتوبر ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٧، وتجدر الإشارة إلى أن الاسم الرسمي للترتيب الجديد هو "ترتيب بشأن التجارة الدولية في المنسوجات القطنية"، وعقب انتهائه امتد العمل به لمدة ثلاثة أعوام: من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠، ثم لفترة ثلاثة أعوام أخرى: من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣.

يُشبه بصفة أساسية الترتيب طويل الأجل الترتيب قصير الأجل. فالقاعدة في إطار ذلك الترتيب، هي إبرام اتفاقات ثنائية ما بين مختلف الدول المُستوردة والمُصدرة تقضي بفرض قيود كمية على الواردات، ويغطيان المنسوجات القطنية وحدها، لكن الترتيب طويل الأجل يشتمل زيادات سنوية لمستويات الحصص الكمية المحددة للدول المصدرة طوال مدة نفاذه.

وفضلًا عن ذلك، يتشابه الترتيبان في أنه على الرغم من مخالفتهما لمبادىء الاتفاقية، إلا أن المفاوضات فيهما أبرمت ما بين الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية وبدعم إداري من أمانتها، وبذلك أصبح الترتيبان جزءًا من النظام الإداري لاتفاقية الجات ١٩٤٧، ولكن ليس من البناء القانوني الذى أنشأته لكى يحكم التجارة الدولية متعددة الأطراف[١٩].

وتعتقد الباحثة أن الترتيبان كانا بمثابة وسيلة ضغط على الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لتقييد تجارتهم تجاه الدول المستوردة، وقد وافقت الأولي على الترتيبان مضطرة خوفًا من خسارتها أسواق الثانية، وكان ينبغي الاكتفاء بالنص على أن يكون فرض القيود الكمية على الواردات المتسببة في اضطراب، أي أن يكون الضرر محقق وليس احتمالي، حتى لا يفتح باب التحايل لتطبيق القيود الكمية بحُجة احتمالية حدوث اضطراب في السوق، مما يحدّ من حجم التجارة الدولية في هذا القطاع.

---

[18] Long Term Arrangement .

[١٩] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٣:٤٢١.

ثالثاً: مرحلة السبعينات وحتى نهاية جولة أوروجواي " ترتيب الألياف المتعددة MFA"[٢٠]

نمت خلال فترة الستينات بشكلٍ حادٍ ومتزايد صادرات الدول النامية من الألياف الصناعية للمنسوجات والملابس في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ونتيجة لذلك أخذت هاتين الدولتين في التفاوض[٢١] لعقد اتفاقات ثنائية مع الدول النامية بقصد قيام الأخيرة بتقييد صادراتها بالنسبة للمنتجات الصناعية، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن ترتيب الألياف المتعددة[٢٢]، الذى حل محل الترتيب طويل الأجل، ودخل حيز التنفيذ اعتبارًا من أول يناير عام ١٩٧٤ [٢٣].

وجدير بالذكر، حكم ترتيب الألياف المتعددة التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خارج مبادئ وأحكام اتفاقية جات ١٩٤٧[٢٤] وإن كان التفاوض بشأنه تم برعاية أمانة الاتفاقية والتي تولت الإشراف على تنفيذه، ولم تبدأ تصفيته إلا مع بدء العمل باتفاق المنسوجات والملابس في أول يناير ١٩٩٥[٢٥].

وتتوافر حالة اضطراب السوق وفقًا للفقرة (٢) من الملحق (أ) من ترتيب الألياف المتعدُّدة:-

- إذا حدث ضرر خطير للمنتجين المحليين أو تهديد بحدوثه، شريطة ألا يكون هذا الضرر ناجمًا عن تغير تفضيلات وأذواق المستهلكين أو التغيرات التكنولوجية؛ وإنما يكون ناجمًا عن: حدوث زيادة كبيرة في حجم الواردات من منتج محدد من دولة معينة أو تكون تلك الزيادة على وشك الحدوث، شريطة أن تكون قابلة للقياس وغير مبنية على ادعاءات.

- أن يكون عرض الواردات بأثمان تقل كثيرًا عن أمثالها في أسواق الدولة المستوردة.

وتعتقد الباحثة أن ورود النص على هذا النحو يجعله معيبًا، إذ كان ينبغي الاكتفاء بالنص على حدوث ضرر فعلي للمنتجين المحليين وأن يكون هذا الضرر ناتجًا عن زيادة فعلية في حجم الواردات من منتج محدد من دولة معينة حتى تستطيع الدولة المتضررة قياس هذه الزيادة، لكن ورود النص على النحو السابق الإشارة إليه يفتح المجال للدول المستوردة بالادعاء كذبًا أن منتجًا محددًا من دولة معينة يمثل تهديد بحدوث ضرر خطير للمنتجين المحليين على خلاف الحقيقة بهدف تقييد وارداتها من دول معينة، وقد تستخدمه هذه الدول كإجراء انتقامي من إحدى الدول المصدرة لهذه السلع.

ويلاحظ، يختلف هذا الترتيب عن الترتيبين (القصير والطويل) كما يلي:

---

[20] Multi-Fiber Arrangement.

[٢١] د. محمد صلاح عبد اللاه: مرجع سبق ذكره، ص٨١.

[22] Rachel McCulloch: The International Trading System and Its Future, November 2010.P.٩. Available at https://www.researchgate.net/publication/228731821_The_International_Trading_System_and_Its_Future.

[٢٣] د. محمد صلاح عبد اللاه: مرجع سبق ذكره، ص٨٢،٨١.

[24] Bo Södersten and Geoffrey Reed: INTERNATIONAL ECONOMICS (Third Edition), Palgrave Macmillan, 1 May 1994, P.359.

[٢٥] د. محمد صلاح عبد اللاه: مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

* كان هذا الترتيب موجهًا بصفة رئيسية ضد الواردات من الدول النامية، المتمتعة بأثمان انتاج منخفضة للمنسوجات والملابس.

* كان أكثر شمولًا واتساعًا من الترتيبين السابقين (القصير والطويل)، حيث إنه لم يقتصر على تغطية المنسوجات والملابس القطنية فقط؛ وإنما امتد ليضم جميع الألياف المصنعة والأصواف.

لقد كان المقصود من ترتيب الألياف المتعددة أن يتم تنفيذه بصفة مؤقتة لمدة أربعة أعوام. ولكن في الواقع تم تمديده ستة أعوام ١٩٧٧-١٩٩٣ وقد استمر هذا الترتيب حتى نهاية عام ١٩٩٤. إذ حل محله اتفاق المنسوجات والملابس الذى أسفرت عنه جولة أوروجواي.

تجدر الإشارة، أسس هذا الترتيب في إطار اتفاقية الجات نظامًا خاصًا للتجارة في المنسوجات والملابس، إذ سمح بفرض قيود على الواردات، لا تقوم على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية وفقًا للمادة (١) من الجات وبما يتناقض مع مبدأ عدم التمييز الوارد في المادة (٢) منها، وكذا بفرض قيود كمية تتناقض مع الحظر العام لاستخدام هذه القيود الذي شملته المادة (١١) ومع مبدأ عدم التمييز في فرضها طبقًا للمادة (١٣) من الاتفاقية، فضلًا عن تناقضها مع متطلبين رئيسيين حددتهما المادة (١٩) بخصوص الإجراء الوقائي، هما: أن حصص الوقاية يتم فرضها على منتج معين يتم تحديده، وأن تكون تلك الحصص مؤقتة.

أسفر تطبيق ترتيب الألياف المتعددة لحوالي عشرين عامًا عن وجود مجموعة معقدة من الاتفاقات الثنائية تُدار من خلال اتفاقات متعددة الأطراف بخصوص التجارة في الملابس والمنسوجات، والتي كانت تمثل جزءًا من النظام الإداري GATT ولكنها تتناقض مع قواعدها ومبادئها[٢٦].

الترتيبين طويل الأجل وقصير الأجل	ترتيب الألياف المتعددة
– يطبق على المنسوجات القطنية.	– يطبق على المنسوجات القطنية وجميع المنسوجات الطبيعية والصناعية.
– بالمخالفة لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية وبمخالفة مبدأ حظر استخدام القيود الكمية.	– بالمخالفة لمبادئ: شرط الدولة الأولى بالرعاية، عدم التمييز، حظر استخدام القيود الكمية وعدم التمييز.
– في مواجهة كافة الدول المصدرة للمنسوجات.	– موجهة بصفة أساسية ضد الواردات من الدول النامية.
– طبق الترتيب قصير الأجل لمدة عام واستمر تطبيق الترتيب طويل الأجل لمدة ٩ أعوام.	– استمر تطبيقه لحوالي عشرين عام.

١ـ أحكام ترتيب الألياف المتعددة:

تحددت أهداف تطبيق ترتيب الألياف المتعددة فيما يلى:

[٢٦] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤،٢٤٥.

١- ١ . ضمان التوسع في تجارة المنتجات النسيجية – وخصوصًا للدول النامية- والعمل على تقليص العوائق في وجه التجارة لهذه المنتجات بطريقة تدريجية، مع تفادي ما قد يصاحب هذا التوسع من اضطرابات في الأسواق أو في خطوط الانتاج الفردية، سواء في البلاد المصدرة أم المستوردة .

١- ٢ . تشجيع التنمية الاقتصادية للبلاد النامية، وضمان ارتفاع عائداتها من تصدير المنتجات النسيجية وحصولها على نصيب متصاعد من التجارة الدولية فيها.

والحقيقة، يعد ترتيب الألياف المتعددة توفيقًا ما بين مصالح البلاد المصدرة ومصالح البلاد المستوردة لمنتجات المنسوجات من كل نوع. فهو يتيح للأولى نفاذًا مضمونًا ومتزايدًا إلى أسواق الدول المتقدمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح للثانية بفرض رقابة كمية على الواردات من هذه المنتجات والتي يمكنها أن تسبب اضطرابات في أسواقها المحلية.

لقد تضمنت المواد (٢)، (٣)، (٤) ومواد الملحق (B) من ترتيب الألياف المتعددة، الأحكام والشروط الجوهرية التي حكمت القيود الكمية المفروضة على تجارة المنتجات النسيجية ابتداءً من تاريخ العمل به في أول يناير ١٩٧٤. فالمادة (٢) تتعلق بأوضاع تصفية القيود التي كانت قائمة وقت نفاذ الترتيب الأول (MFA I)[٢٧].

أما المادة (٣) فتقتضي إقامة توازن في الحقوق والواجبات ما بين المستورد والمصدر، فإذا كان من حق الأول تقييد وارداته بحصص كمية من المنتجات النسيجية من بلد محدد –أي على أساس تمييزي- ولو بإرادته المنفردة، فإن ذلك يكون حال تأكده أن من شأن الزيادة الحادة في الواردات منها، إحداث اضطراب فعلي في السوق المحلية، وضرورة أن يحدد الطرف المستورد مقدمًا أن سوقه تتعرض للاضطراب بالنسبة لأنواع محددة من هذه المنتجات، كما أنه مطالب باتباع سياسات وتدابير اقتصادية واجتماعية لتيسير القيام بالتصحيحات الهيكلية في صناعته المحلية، هذا، وتتطلب هذه المادة القيام بالتشاور ما بين البلد المستورد والمصدر قبل فرض القيود الكمية على صادراته، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بينهما، يحق للأول فرض الحصة الكمية على الثاني بإرادته المنفردة.

وتكون الاتفاقات الثنائية ما بين الأطراف المستوردة والمصدرة للمنتجات النسيجية طبقًا للمادة (٤) من الترتيب المشار إليه، هي وحدها التي يمكن عقدها لمواجهة مخاطر حدوث اضطراب في السوق المحلية، فلا يجوز فرض الحصص بالإرادة المنفردة للأولى وحدها، ومعنى هذا، أنه في حالة فرضها بإرادتها المنفردة لقيود

[٢٧] بالرغم من أن واضعي الترتيب كانوا يأملون في أنه سيكون تنظيمًا مؤقتًا لمدة أربع سنوات يعود الأمر بعد انقضائها إلى إخضاع قطاع المنسوجات والملابس إلى الأحكام العامة التي أتت بها اتفاقية جات ١٩٤٧، فقد حدث امتداد أول للترتيب- مما جعله الترتيب الأول للألياف المتعددة (MFA I) -وأصبحنا أمام الترتيب الثاني للألياف المتعددة (MFA II) اعتبارا من أول يناير ١٩٧٨ ولمدة أربع سنوات. وكان ذلك ببروتوكول الامتداد الذى وقع في ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ . ثم حدث امتداد ثان للترتيب وأصبحنا أمام الترتيب الثالث للألياف المتعددة (MFA III) اعتبارا من أول يناير ١٩٨٢ ، ولمدة أربع سنوات وسبعة أشهر، وذلك ببروتوكول الامتداد الموقع في ٢٢ ديسمبر ١٩٨١. ثم حدث امتداد ثالث –وأخير- للترتيب جاء بالترتيب الرابع للألياف المتعددة (MFA IV) اعتبارا من أول أغسطس ١٩٨٦ ولمدة خمس سنوات، وذلك ببروتوكول الامتداد الموقع في ٣١ يوليو ١٩٨٦ .

كمية على وارداتها من هذه المنتجات بدعوى وجود تهديد حقيقي بحدوث هذا الاضطراب، فإن تصرفها هذا لن يقع ضمن إطار ترتيب الألياف المتعدُّدة وإنما خارجه، أي بالمخالفة لأحكامه أو خروجًا عليها.

وفضلًا عن ذلك، سمحت هذه المادة للبلاد المستوردة أن تشمل اتفاقاتها الثنائية مع بعض البلاد المصدرة - بشأن تنظيم الحصص الكمية المحددة لها- شروطًا وأحكامًا لا تتضمنها الاتفاقات الثنائية التي تربطها مع البعض الآخر من هذه البلاد، بما يعنى اتباع سياسة تمييزية، وليس موحدة، ما بين الدول المصدرة عند تطبيق القيود الكمية عليها.

وترى الباحثة أن ورود النص في المادة (٣) من ترتيب الألياف المتعددة على هذا النحو، يحقق التوازن المطلوب في الحقوق والالتزامات ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة، وأصابت المادة (٤) في اعتمادها على الاتفاقات الثنائية ما بين الأطراف المصدرة والمستوردة للمنتجات النسيجية لمواجهة مخاطر اضطراب السوق المحلية بما يكفل عدم إمكانية استخدام القيود الكمية بالإرادة المنفردة للأطراف المستوردة لمنتج معين إضرارًا بالأطراف الأخرى.

وإذا كان هذا الطرف المستورد متمتعًا بقدر هائل من المرونة في تطبيق الحصص الكمية التي يفرضها، فهو مُلزم بمراعاة أحكام الملحق B من ترتيب الألياف المتعددة فيما يتعلق بأمور ثلاث جميعها في صالح الدول المصدرة ومعظمها من الدول النامية:-

١- **مستويات الأساس:** ينبغي أن تكون أحجام الحصص التي تفرض على الدولة المصدرة لأول مرة كبيرة بما يكفي لاستيعاب معدل صادراتها التي أنجزتها أثناء مدة العام المنتهي قبل شهرين أو ثلاثة من بداية الشهر الذي بدأت فيه المشاورات ما بينها وبين الدولة المستوردة، وحينما تجدد الحصة الكمية المفروضة من قبل، فيتعين ألا ينقص معدلها عن معدل الحصة السابقة.

٢- **معدلات التزايد أم النمو:** ينبغي أن تمنح الدولة المستوردة زيادة دورية في حجم الحصة المحددة للدولة المصدرة، وذلك في حالة الحصص المستمرة[٢٨]، وينبغي ألا ينقص مستوى التزايد أو النمو عن ٦% سنويًا[٢٩].

٣- **أحكام المرونة :**وهى على ثلاثة صور كالتالي:-

٣-١. **حكم الأرجحة أو النقل:** والذى يعني حق الدولة المصدرة في إعادة تخصيص الحصة الكلية المحددة لها أثناء العام ما بين المنتجات المختلفة محل الحصص الفرعية التي تشملها حصتها الكلية، فيمكنها -خلال العام الواحد- زيادة الحصة الفرعية لمنتج محدد بنسبة لا تتجاوز ٧%، شريطة مقابلة هذه الزيادة خفض بذات النسبة في حصة فرعية لمنتج آخر. أي أنه لو فرض زيادة السلعة (أ) بمقدار ٥%، فلابد أن يقابل هذه الزيادة خفض بنسبة ٥% من السلعة (ب).

---

[٢٨] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥-٤٢٨.

[29]Thomas Grennes: The Multifiber Arrangement and The…op, cit, p.110.

٣-٢. حكم الاستبقاء أو الترحيل: ويعني استخدام الدولة المصدرة أثناء العام الحالي جزءًا لم يستخدم من حصة فرعية لها أثناء العام السالف، وذلك بنسبة لا تتجاوز ١٠% من الجزء غير المستخدم.

٣-٣. حكم الاستباق: ويقصد به استخدام الدولة المصدرة في العام الحالي جزءًا من حصتها الفرعية التي ستقرر لها في العام التالي، شريطة ألا تتجاوز نسبة ٥% من هذه الحصة. وينبغي ألا يتسبب الجمع ما بين حكمي الاستباق أو الترحيل والاستبقاء، في زيادة حصة العام الحالي على ١٠% من حجمها[٣٠].

وكانت هناك إمكانية لاتخاذ تدابير طارئة بقيود أحادية الجانب في حالة ما إذا لم يكن هناك اتفاق ثنائي، ومعاناة الصناعة المحلية في الدولة المستوردة من ضرر جسيم واختلال في السوق، ويختص جهاز الرقابة على المنسوجات بإعطاء الرأي والتوصيات في حالة حدوث نزاع بخصوص هذه التدابير[٣١].

نستخلِصُ مما سبق، قامت اتفاقية الألياف المتعدُّدة على حد أدنى من نمو الواردات من الألياف المتعدُّدة بنسبة ٦% سنويًا، ومرونة أكبر في التفاوض على اتفاقيات ثنائية لتحديد الحصص بين الأطراف المعنية، وعلى حق الدولة المصدرة في تحويل الحصص فيما بين فئات السلع على مدى السنوات المختلفة، بنسب تراوحت ما بين ٥%، ١٠%.

٢-١. أجهزة ترتيب الألياف المتعددة:

أقام ترتيب الألياف المتعددة جهازين لإدارته والإشراف على حُسن تطبيقه كالتالي:-

٢- ١. ١. لجنة المنسوجات (TC) [٣٢] وهى تتكون من ممثل واحد لكل بلد وقع على وثيقة إنشائه. ويرأسها المدير العام للجات٤٧، وهى تتولى القيام بمهام الإدارة العامة للترتيب، والتي تتضمن القيام بدراسات بشأن انتاج المنسوجات وتجارتها، وإعداد تقرير سنوي عن سير الترتيب أو العمل به خلال العام بهدف العرض على مجلس الجات.

٢- ١. ٢. جهاز الرقابة على المنسوجات (TSB) [٣٣] والذي وجه الترتيب اللجنة إلى إنشائه. ويتكون هذا الجهاز من رئيس مستقل أو محايد ما بين البلاد المستوردة والمصدرة للمنسوجات والملابس، وثمانية أعضاء فقط يتم اختيارهم بحيث يكونون تمثيلًا متوازنًا للبلاد المشتركة في الترتيب، الذى تقع على عاتقه مهمة الإدارة التفصيلية أو اليومية للترتيب، وهو يتقدم بتقاريره في هذا الخصوص إلى لجنة المنسوجات السابق الإشارة إليها.

ويختص هذا الجهاز بمراجعة جميع القيود الكمية الجديدة المفروضة على الواردات لتحديد ما إذا كانت متفقة مع أحكام الترتيب أو لا، ويستوي في ذلك أن تكون هذه القيود مفروضة بموجب اتفاقات ثنائية أو بالإرادة المنفردة

---

[٣٠] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٩.
[٣١] د. بهاجيرات لال داس: منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية، تعريب د. رضا عبدالسلام، مراجعة د. السيد أحمد عبدالخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، ص٢٩٧،٢٩٦.

[32] Textiles Committee.
[33] Textiles Surveillance Body.

للطرف المستورد، ويقوم الجهاز عند نشوب المنازعات، ببذل المساعي الحميدة للوصول إلى حل توفيقي يرضي أطرافها، وإذا اقتضى الحال يمكنه تقديم التوصيات للأطراف المعنية، والتي من شأنها المساعدة في التوصل إلى حل مرضٍ للنزاع، وفي حالة عدم الوصول إلى حل للنزاع يمكنه إحالة النزاع إلى لجنة المنسوجات أو إلى مجلس الجات بالإجراءات المعتادة في اتفاقية جات ١٩٤٧.

علاوة على ذلك، فقد تم إنشاء" لجنة فرعية دائمة للجنة المنسوجات"[٣٤] بموجب بروتوكول الامتداد الذى آتى بالترتيب الثالث (MFA III)، بغرض متابعة سياسات وإجراءات التصحيح الهيكلي للصناعات المحلية[٣٥].

وترى الباحثة كانت آثار اتفاقيات ترتيب الألياف المتعددة على التجارة العالمية للمنسوجات هائلة، حيث انخفض معدل نمو الصادرات من بعض البلدان النامية بشكل كبير مع السماح للبلدان الأقل تقدمًا بزيادة حصتها في سوق الولايات المتحدة خلال السبعينيات حتى التسعينيات، مما أرغم البلدان المصدرة على استنباط سُبل للتهرب من القيود؛ على سبيل المثال، التحول من منتج إلى آخر إذا اكتملت الحصص المقررة في فئة واحدة (أي التأرجح)، ووثائق مزورة لتغيير بلد المنشأ الحقيقي (أي إعادة الشحن).

نستخلص مما سبق:

تولدت أبرز الإحباطات لاقتصادات الدول النامية من إخراج سلعة المنسوجات والملابس من نظام الجات، والتي تحوز أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاداتها، إذ أنها من الصناعات التي تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية، فمنذ إبرام اتفاقية الألياف المتعدُّدة والتي انحازت لجانب مصالح الدول المتقدمة بما تم تحديده من أنظمة حصصية لمستوردي ومصدري السلعة المشار إليها، ولا يسمح بتجاوزها، والتي كانت بدايتها الترتيب قصير الأجل للمنسوجات القطنية، ثم الترتيب طويل الأجل، ثم ترتيب الألياف المتعدُّدة بشأن التجارة الدولية في المنسوجات، والذي أصبح آنذاك أداة تنظيمية لحركة استيراد وتصدير تلك السلعة الحيوية، كانت الدول النامية قد تلقت صفعة على وجه نظامها التجاري.

حيث سنٌ ترتيب الألياف المتعدُّدة لأطرافه أهدافًا ظاهرية صورية، إذ نص على ضرورة العمل على تقديم التحرير الدولي لتجارة المنسوجات على الحماية وعرقلة الأسواق التصديرية، والالتزام بتجنب القيود الكمية وإزاحتها مستقبلًا لتتماشى مع أهداف، مبادئ وأحكام الجات التي تأسس الترتيب المشار إليه تحت رعايتها، وداخل إطارها المؤسسي على خلاف الاتفاقات غير الجمركية، وقد جاء كترتيب مؤقت قبلته بشكل ضمني الأطراف المتعاقدة في GATT متجاوزة ما يمثله هذا الترتيب من خرق علني لأهم قواعد الجات فهو:-

١- يتعارض مع نص المادة (١١) من الجات بشأن حظر القيود الكمية، وأنظمة الحصص ما هي إلا أحد أنواع القيود الكمية التي استهدفت منها الأطراف صانعة الترتيب أن تكون بمثابة السياج الدفاعي الآمن ضد الكميات

[34] Permanent Sub-committee of the Textlies Committee.

[٣٥] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٢،٤٣١.

المتوقعة المصدرة من البلدان النامية زيادة على ما خصص لها بموجب الترتيب تخوفًا من المنافسة غير المشروعة لمثيلتها في أسواق الدول المتقدمة.

٢- يمثل هذا الترتيب خرقًا لمبدأ المعاملة غير التمييزية بين أطراف GATT بسبب عدم تساوي وتكافؤ الحصص، وخضوع تحديدها لاعتبارات اقتصادية وسياسية، كذا أن مصدري المنسوجات وأكثريتهم من الدول النامية والأقل نموًا يقدمون من المزايا والتسهيلات للدول المستوردة- وهى دول متقدمة صناعية- ما يجاوز ما تحصل عليه من فوائد نتيجة فتح الأسواق على مصراعيها لسلع البلدان المتقدمة.

ترى الباحثة كان إخراج قطاع الملابس والمنسوجات من نطاق تنفيذ GATT استثناءً معيبًا، حرم الدول النامية من موارد طائلة محققة إذا تمكنت من النفاذ إلى أبواب أسواق البلدان المتقدمة محكمة الإغلاق، وهو الحلم الذى ظل يراودها حتى جولة أوروجواي.

المبحث الثاني

إدراج التجارة في المنسوجات ضمن مفاوضات أوروجواي

تمهيد:

ظلت التجارة الدولية في قطاع المنسوجات محكومة بترتيبات أخرى غير اتفاقيات الجات، وإن كانت تتم تحت مظلتها، وهى ترتيبات الألياف متعددة الأطراف MFA ، والتي تشمل ٤٤ مشاركًا[٣٦]، منهم ٨ مستوردين (الولايات المتحدة الأمريكية- كندا- المجموعة الأوروبية- النرويج- النمسا- فنلندا- سويسرا- اليابان)، يطبق ستة مشاركين منهم قيودًا كمية باستثناء اليابان وسويسرا. وتنظم هذه الكميات من خلال اتفاقات ثنائية بلغ عددها نحو ٨٠ اتفاقًا[٣٧].

لقد كانت ترتيبات الألياف المتعددة تسمح للدول بعقد اتفاقات ثنائية، يحق للدول بموجبها فرض قيود على الاستيراد من جانب واحد ومن هذه القيود فرض البلدان المتقدمة نظام الحصص على الواردات من الدول النامية. لذا، أثار عرض موضوع تحرير التجارة الدولية في قطاع الملابس والمنسوجات على دائرة المفاوضات في جولة أوروجواي، العديد من الخلافات بين البلدان المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) والبلدان النامية. ويرجع الخلاف إلى أن الأخيرة كانت تريد التحرير الفوري للتجارة الدولية في القطاع المشار إليه، عن طريق انهاء نظام الحصص الذى يحد من وصول صادراتها من المنسوجات والملابس إلى البلدان المتقدمة، خاصة وأن صادرات الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على الصادرات المشار إليها، فعلى سبيل المثال، تشكل صادرات

---

[٣٦] د.فريد فوزى عثمان: أثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات في مصر، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد خاص عن مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية، المجلد الثاني، العدد١٩، أبريل سنة ١٩٩٦، ص٣٣١-٣٣٣ .

[37] General Agreement on Tariffs and Trade ,THE RESULTS OF THE URUGUAY ROUND OF MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS, Market Access for Goods and Services: Overview of the Results, *Geneva, November 1994.* Available at http://www.ub.edu/prometheus21/articulos/archivos/gatt.PDF.

الملابس والمنسوجات ٥٢% من إجمالي الصادرات في كل من بنجلاديش وباكستان، ٣١% في تركيا، ٢٦% في الصين و٢٣% في الهند [٣٨].

لقد حرصت الدول النامية في مرحلة المشاورات التي سبقت بداية جولة المفاوضات، على الدفع لإدراج قطاع المنسوجات والملابس ضمن القطاعات التي يشملها نظام الجات، وانهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة كشرط من شروط موافقة هذه الدول للمشاركة في أعمال جولة المفاوضات الجديدة[٣٩].

وتم إدراجه ضمن البنود الخاصة بموضوعات التفاوض في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ بموجب الإعلان الوزاري بونتا دل ايست، بغرض التوصل إلى اتفاق بشأنه وصياغة أساليب يمكنها السماح بإدماجه في اتفاقية الجات ١٩٤٧ بعد تقوية ضوابطها وقواعدها وبما من شأنه خدمة التحرير المتزايد للتجارة العالمية.

لقد تركز الهدف الرئيسي الذي سعت جولة أوروجواي إلى تحقيقه في مجال التجارة في المنسوجات والملابس، على انهاء نظام الحصص المطبق على هذه المنتجات الحيوية، بحيث تحكم التجارة الدولية فيها ذات القواعد التي تحكم غيرها من السلع الصناعية[٤٠]، وقد انتهت المفاوضات حول التجارة في هذا القطاع السلعي المهم إلى اتفاق بخصوص المنسوجات والملابس، ليضع إطارًا للانهاء التدريجي لاتفاقية الألياف المتعددة خلال ١٠ أعوام، والتي كانت تمثل صورة من صور التمييز من جانب الدول الصناعية ضد صادرات تمتلك الدول النامية فيها ميزة لا بأس بها[٤١].

وفي واقع الأمر، كان الدمج المحتمل أو الانهاء التدريجي لنظام الحصص في تجارة المنسوجات والملابس، مطلبًا للدول المتقدمة المستوردة للمنسوجات والدول النامية المصدرة وبالذات الصغيرة منها، التي كانت تخشى

---

[٣٨] د. عبد الستار سلمى: سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع وأثرها على الاقتصاد المصري، الناشر المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١، ص٦٠.

[٣٩] د. أسامة المجدوب: مرجع سبق ذكره، ص١٠٩.

[٤٠] ويرجع السبب في موافقة الدول المتقدمة على مطالب الدول النامية بإدراج المنسوجات والملابس ضمن موضوعات التفاوض، رغم ضغوط الصناعات النسيجية في هذه الدول للإبقاء على القيود الكمية التي تفرض على الواردات منها، إلى رغبتها في إيجاد ارتباط ما بين سعيها إلى إدخال قطاعات جديدة لدائرة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار الجات ٤٧، كالخدمات والجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، واهتمام الدول النامية بتحرير صادراتها من المنسوجات والملابس من قيود الحصص الكمية المفروضة عليها من الدول المتقدمة[٤٠]. فتقوم البلاد النامية بتقديم تنازلات أكبر في القطاعات الجديدة مقابل تحرير صادراتها من المنسوجات والملابس.

بدأت مجموعة التفاوض الخاصة بالمنسوجات والملابس عملها في فبراير ١٩٨٧، بالبحث عن أفضل الأساليب الفنية لدمج التجارة في هذا القطاع في التجارة الدولية متعددة الأطراف، وإزاء المواقف المختلفة والمتعصبة للدول المشتركة في الجولة السابق الإشارة إليها بشأن كيفية انهاء الحصص والمدة المناسبة لإنهائها، فلم يكن بالإمكان الاتفاق على سريان القواعد العامة لتحرير التجارة على المنسوجات والملابس بمجرد البدء في تنفيذ الاتفاقات التي ستسفر عنها الجولة، فورًا ودفعة واحدة. د. عادل عبدالعزيز على السُن: سياسة التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧،٢٤٦.

أصدرت لجنة المفاوضات التجارية في أبريل ١٩٨٩، قرارًا ببدء عملية التحرير لقطاع المنسوجات والملابس من القيود الكمية بصورة تدريجية ومتزايدة –بعد ختام جولة أوروجواي- خلال فترة انتقالية تضمن الدمج الكامل لهذا المجال في التجارة الدولية متعددة الأطراف. إلا أنه قد حدث خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، إذ طالبت الأخيرة بإلغاء اتفاقية الألياف المتعددة خلال خمسة أعوام. في حين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغائها في خلال خمسة عشر عامًا. د. زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص٣٤٣، د. شيماء على متولى: : أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠٠٧، ص21.

[٤١] د. إبراهيم العيسوي: مرجع سبق ذكره، ص٦١.

UNCTAD, Trade and Development Report,1994,Pp.129. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/tdr14_en.pdf

من تعرضها لمنافسة الدول الأسيوية ذات القدرة التنافسية العالية في حالة التطبيق الفوري، مما يؤدي إلى القضاء على نصيبها المضمون في هذه التجارة من خلال نظام الحصص.

لقد جاء اتفاق المنسوجات والملابس لتقديم الحل الوسط، بحيث يتم إزالة الحصص التي فرضتها الدول الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، النرويج) بصفة تدريجية على فترة زمنية قدرها ١٠ سنوات. لذا، يعد هذا الاتفاق همزة الوصل بين تقييد التجارة الدولية في المنتجات النسيجية بالقيود الكمية وفقًا لترتيب الألياف المتعددة وغيرها من ناحية، وتحرير هذه التجارة في إطار قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف لاتفاقية (جات ١٩٩٤) من ناحية أخرى[٤٢].

حيث تم الاتفاق على انهاء الاستثناء الذى كانت تتمتع به تجارة المنسوجات، الذى كان يمنح الدول المنتجة الحق في الحصول على حصص محددة في أسواق الدول المستوردة. ومن ثم فإن انهاء الاستثناء من شأنه أن يفتح الباب للتنافس الكامل في سوق المنسوجات والملابس على المستوى الدولي، كذا فإن انهاء العمل بالترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس يعني إلغاء الاستثناء الذي كان يمنح الدول المستوردة الحق في غلق أسواقها وفرض القيود الكمية على الصادرات من الدول المنتجة مثلما كانت تفعل الولايات المتحدة الأمريكية مع صادرات المنسوجات المصرية والملابس الجاهزة في السابق.

ومن هنا وبعد تحرير تجارة المنسوجات والملابس وفقًا للاتفاقية المذكورة، سترتفع قيمة صادرات مصدري هذه السلعة للسوق الأمريكي الذين يواجهون قيودًا على صادراتهم بنسبة ٣٧% للملابس الجاهزة و٢١% للنسيج، نتيجة التخلص من اتفاقية الألياف المتعددة، والتي كان الخلاص منها صعبًا للغاية لأنها من السلع شديدة الحساسية في الدول الصناعية، وتعتبر مصدرًا للعمالة لمئات الألوف من العمال في الوقت الذي خسرت فيه صناعة هذه السلعة قدرتها التنافسية أمام البلاد النامية الصناعية الجديدة[٤٣].

لذا، يمثل اتفاق المنسوجات في إطار الجات تحولًا كبيرًا عن النمط الدولي الذي ظل يحكم هذا القطاع الانتاجي والتصديري المهم في ظل اتفاقية الألياف المتعددة، إذ يُسهم هذا الاتفاق في فتح أسواق الدول الصناعية بدرجة أكبر أمام صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس[٤٤]. وقد دخل حيز التنفيذ اعتبارًا من سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية أي من أول يناير ١٩٩٥ وقد انتهى العمل به في أول يناير ٢٠٠٥ وذلك بعد أن تم دمج قطاع المنسوجات والملابس بالكامل في اتفاقية جات ١٩٩٤[٤٥].

---

[٤٢] د. عادل عبدالعزيز على السُن: سياسة التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٨،٢٤٧.
[٤٣] د. على إبراهيم: منظمة مرجع سبق ذكره، ص١٨٠،١٧٩.
[٤٤] د. أسامة المجدوب: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.
[٤٥] د. عبدالقادر الطيف عثمان: انعكاسات العضوية في منظمة التجارة العالمية على تنمية الصادرات (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠١٧، ص١١٢.

أولاً: أحكام اتفاق المنسوجات والملابس

يأتي اتفاق المنسوجات والملابس كاتفاق تصفية لسياسة تجارية مخالفة لقواعد التجارة متعددة الأطراف على النحو السابق الإشارة إليه، وذلك على خلاف باقي اتفاقات جولة أوروجواي، تستهدف أحكامه تقديم طريقة واضحة لتحرير التجارة الدولية في المنتجات النسيجية وإلغاء القيود الكمية سواء المطبقة في إطار MFA السابق الإشارة إلية أم تلك المفروضة خارجه ما بين الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

١- الأحكام الجوهرية لإجراءات التحرير:

تتلخص هذه الأحكام في إجراءين أساسيين هما: إدماج قطاع المنسوجات والملابس في اتفاقية الجات ١٩٩٤ خلال فترها انتقالية قدرها ١٠ أعوام، وزيادة مقدار الحصص التي تفرض على المنتجات التي تظل خاضعة للقيود خلال مدة الدمج. ويضاف إلى هذين الإجراءين إجراء ثالث نابع من التزام البلدان الأعضاء بالتعهد بقواعد اتفاقية جات ١٩٩٤. وسنتناول هذه الإجراءات الثلاثة كالآتي:-

١-١. الدمج:

والذي نظمت أحكامه المادة (٢) من الاتفاق وسنعرض له من خلال النقاط الآتية:-

١-١,١.المقصود بالدمج:

يقصد به إخضاع التجارة الدولية في الملابس والمنسوجات لمبادئ، أحكام وضوابط اتفاقية جات ١٩٩٤[٤٦]، استهدف اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة التحرير التدريجي للتجارة الدولية في هذه السلع، خلال فترة انتقالية قدرها عشرة أعوام، وذلك من خلال دمج المنتجات في الجات، عن طريق إلغاء القيود المفروضة على المنتجات التي كانت تغطيها الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض عليها بموجب اتفاقية الألياف المتعددة MFA (كما هو موجود في ١ أكتوبر ١٩٩٤)، على أن يتم إنجازه في أربعة مراحل أدت إلى إزالتها بالكامل في مدة ١٠ سنوات[٤٧]، بدأت في يناير ١٩٩٥ وهو بداية عمل منظمة التجارة العالمية WTO، وانتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، وقد دخلت تجارة المنسوجات بالكامل في قواعد الجات لعام ١٩٩٤ في الأول من يناير عام ٢٠٠٥[٤٨]، ويطبق هذا الاتفاق على كافة الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، سواء على الموقعين أم غير الموقعين على اتفاقية الألياف الصناعية المتعددة[٤٩].

كان التحرير التدريجي السابق الإشارة إليه، يستهدف إتاحة الفرصة للدول النامية لحماية انتاجها المحلي والتأقلم مع الظروف الجديدة، التي فرضتها أحكام الاتفاق الذي حل محل الاتفاقية القديمة المنظمة لتجارة

---

[٤٦] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

[47] UNCTAD, Trade and Development Report,1994,P.129.

[48] Myrna S. Austria: The Effects of the MFA Phase Out on the Philippine Garments and Textiles Industries, DISCUSSION PAPER SERIES NO. 96-07, June 1996, p.4.Available at https://dirp3.pids.gov.ph/ris/ris/pdf/pidsdps9607.PDF.

[٤٩] د. شيماء على متولى: مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

المنسوجات والملابس MFA وتحدد حصص للتصدير لكل من الدول المتقدمة والنامية[٥٠]، فعند قيام دولة ما بدمج منتج نسيجي محدد في اتفاقية الجات ١٩٩٤، ينتهي فورًا ما كان يفرضه من حصص كمية تمييزية على وارداته منه، ومن ثم تصبح قواعد هذه الاتفاقية هي وحدها التي تطبق مستقبلًا على تجارته مع الدول الأخرى فيه. وبالتالي لن تتمكن هذه الدولة من فرض قيود تمييزية في المستقبل على وارداته منه[٥١].

١-١,٢. المنتجات النسيجية محل الدمج

تولت المادة (١) من الاتفاق فقرة (٧)، تحديد المنتجات النسيجية التي يتم دمجها في اتفاقية الجات ١٩٩٤ خلال عشرة أعوام ومن ثم تحريرها من القيود غير التعريفية بملحق الاتفاق، وذلك في صورة بنود أو خطوط أو أقسام وفقًا للنظام الجمركي المُنسق لوصف السلع وترميزها[٥٢]، تشتمل هذه البنود أربع مجموعات هي الغزل، المنسوجات، المصنعات النسيجية، والملابس، ومن ثم يخرج من نطاق تطبيق أحكام الدمج المنتجات غير الواردة في هذا الملحق[٥٣] كالحرير الخام، الصوف، القطن الخام، الشعر والكتان الخام إذ تطبق عليها أحكام اتفاقية الجات ١٩٩٤ م اعتبارًا من بداية الاتفاق أي من أول يناير ١٩٩٥[٥٤].

ويكون للعضو عند قيامه بتحديد المنتجات التي يتم تحريرها وفقًا للاتفاق، حرية اختيار البنود من المجموعات، لتنفيذ نسبة الدمج المطلوبة في كل مرحلة من المراحل، شريطة أن تشتمل عملية الدمج في كل مرحلة منتجات من كل مجموعة من المجموعات الأربع السابق الإشارة إليها أيا كان حجم هذه المنتجات[٥٥].

وتعتقد الباحثة أن ترك حرية تحديد حجم المنتجات من كل مجموعة للعضو، يمنحه نطاقًا واسعًا لممارسة سلطته التقديرية بتحديد حجمها وهو ما من شأنه تأخير البنود الأكثر حساسية للعضو حتى المرحلة الأخيرة من المراحل الانتقالية.

١-١,٣. مراحل الدمج:

---

[٥٠] د. حمدي عبدالعظيم: أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري، بحث منشور بمجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد٦٨، مارس ١٩٩٥، ص١٨.

[٥١] د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

[52]Agreement on Textiles and Clothing, p.5. Available at https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/ai17_e/textiles_all.pdf.

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995. Verfügbar durch https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=10007653&FassungVom=1995-06-02.

[٥٣] د. زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٤.

[٥٤] د. محمد صلاح عبد اللاه: مرجع سبق ذكره، ص٩٠.

[55] Xinshen Diao, Agapi Somwaru: IMPACT OF THE MFA PHASE-OUT ON THE WORLD ECONOMYAN INTERTEMPORAL, GLOBALGENERAL EQUILIBRIUM ANALYSIS, TMD DISCUSSION PAPER NO. 79, Trade and Macroeconomics Division, International Food Policy Research Institut, 2033 K Street, N.W., Washington, D.C. 20006, U.S.A., October 2001,P.11.

- *Myrna S. Austria:* The Effects of the MFA Phase Out on the Philippine…op,cit, p.4.

وقد تم تقسيم الأعوام العشرة التي يستغرقها تنفيذ اتفاق المنسوجات وفقاً للفقرتين (٦،٨) من المادة (٢) منه، إلى أربع مراحل على النحو التالي:-

المرحلة الأولى: بدأت ببداية عمل منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥، وخلالها قام الأعضاء بإدماج ما لا يقل عن ١٦% من حجم وارداتهم من المنسوجات والملابس عام ١٩٩٠[٥٦]، واستغرقت هذه المرحلة ثلاثة أعوام.

المرحلة الثانية: بدأت أول يناير عام ١٩٩٨، وكانت مدتها أربعة أعوام، وفيها تولت الدول الأعضاء إدماج ما لا يقل عن نسبة ١٧% من إجمالي وارداتهم عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق الاتفاقية في قواعد منظمة التجارة العالمية.

المرحلة الثالثة: بدأت أول يناير ٢٠٠٢، واستغرقت ثلاثة أعوام انتهت بنهاية الفترة الانتقالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، وتم خلالها دمج ما لا يقل عن ١٨% من الواردات لعام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق الاتفاقية من المجموعات الأربعة[٥٧].

و تجدر الإشارة إلى أنه بانتهاء ترتيبات المرحلة الثالثة خلال الفترة الانتقالية (عشر سنوات)، يكون قد تم تحرير نسبة ٥١% فقط من تجارة الدول المستوردة من القيود المفروضة بموجب اتفاقيات الألياف المتعددة.

المرحلة الرابعة: بدأت أول يناير سنة ٢٠٠٥، وفيها قامت كل دولة مستوردة بإلغاء القيود الكمية المتبقية، وهى عبارة عن نسبة ٤٩% من إجمالي كمية الواردات في عام ١٩٩٠، وبذلك أصبحت جميع المنتجات النسيجية مدمجة بالكامل، تحت إشراف قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وبهذا ألغيت جميع الأوضاع الاستثنائية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وأصبحت تجارتها كغيرها من السلع الأساسية المصنعة.

وعليه، عندما اكتملت عملية الدمج أصبحت كافة واردات الدول من المنسوجات والملابس خاضعة لأحكام اتفاقية جات ١٩٩٤ م، وقد نص الاتفاق على أن هذه الفترة غير قابلة للتجديد، بمعنى أنها نهائية، ولا رجعه فيه.

وبسبب خشية الدول النامية من أن يتم تأخير البنود الأكثر حساسية حتى المرحلة الأخيرة من المراحل الانتقالية، فقد طالبت بأن يتم إدراج منتج واحد على الأقل من المجموعات الأربعة التالية:(شرائط الألياف، والخيوط المغزولة، والقماش، والمنسوجات، والملابس الجاهزة) في كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها، وقضى الاتفاق بوجوب تطبيق ذلك، لكنه لم يحدد الكمية التي يجب تحريرها من كل مجموعة من هذه المجموعات في كل مرحلة من المراحل الانتقالية، لذا فإن هذا يتيح نطاقًا واسعًا للبلدان الصناعية لممارسة سلطتها التقديرية

---

[56] UNCTAD, Trade and Development Report,1994,Pp.130.

[٥٧] د. شيماء على متولى: مرجع سبق ذكره، ص٢٣،٢٢.

- UNCTAD, Trade and Development Report,1994,Pp.130.
- Myrna S. Austria: The Effects of the MFA Phase Out on the Philippine…op, cit, p.4.

فيما يتعلق بتنظيم تحرير تجارتها من هذه المنتجات، وبالرغم من دقة وصياغة الاتفاق بشأن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلا أنه قد استثنى بعض الأوضاع الخاصة في الأحوال التالية[٥٨].:-

أ- صادرات الدول النامية الأعضاء من (الأقمشة، منتجات صناعة الأقمشة والمنسوجات والملابس) اليدوية التقليدية المنتجة منزليًا، مع مراعاة أن تكون هذه المنتجات محل اتفاق سابق بين الأعضاء المعنية (ملحق الاتفاق، ف٣/أ).

ب- منتجات النسيج التبادلية ذات الطابع التاريخي والتي كان يتم الاتجار فيها على مستوى العالم قبل سنة ١٩٨٢م، ومنها الأكياس والحقائب.....إلخ (ملحق الاتفاق، ف٣/ب).

ت- المنتجات المصنوعة من الحرير الطبيعي[٥٩]: كما كان الأمر بالنسبة للقيود في ظل اتفاق المنسوجات المتعددة، يمكن اتخاذ إجراء وقائي انتقالي بخصوص منتج يتم اختياره من دولة مصدرة أو أكثر[٦٠].

ث- لا تطبق أحكام هذا الاتفاق على الدول النامية إذا كانت اقتصاداتها تعتمد بشكل رئيسي على تصدير سلعة معينة بذاتها، كالمنسوجات والملابس الجاهزة من الصوف مثلًا، ومع ذلك تتم هذه المعاملة عبر التشاور والإقناع بين الدول أصحاب المصلحة حول مائدة المفاوضات[٦١].

تجدر الإشارة إلى، أن المنتجات السابق الإشارة إليها تسري عليها أحكام المادة التاسعة عشرة من اتفاقية الجات ١٩٩٤، كما تفسرها اتفاقية الإجراءات الوقائية[٦٢].

١- ٢. نظام معدل نمو الحصص :[٦٣]

أما الإجراء الثاني الذى تم الاتفاق عليه لتحرير تجارة قطاع المنسوجات والملابس، فهو زيادة معدلات النمو المتفق عليها في حجم الحصص الكمية المفروضة للدول المصدرة للمنتجات النسيجية، والتي لم تدمج أو تحرر بعد، وذلك بالتوازي مع عملية الدمج المتفق عليها. بمعنى أن الحصص التي تم إقرارها بموجب اتفاقيات ثنائية في نطاق ترتيب اتفاقيات الألياف المتعددة، والتي كانت تتزايد سنويًا بمعدلات محددة، قد تم زيادتها زيادة سنوية إضافية متصاعدة في نسبتها المئوية فوق الزيادة الأصلية المقررة، وهو الأمر الذى أطلق عليه النمو فوق النمو[٦٤].

وتماشيًا مع ما تم ذكره، فقد قضى الاتفاق بضرورة التزامن مع مشروع دمج المنتجات، مما يعني وجوب إعمال زيادة مضطردة في الحصص الكمية المفروضة على منتجات المنسوجات والملابس لذات المراحل المتفق عليها لعملية الدمج، على أن تتم الزيادة بنسبة إضافية مقدارها ١٦%، ٢٥%، ٢٧%، في المرحلة الأولى، خلال الأربعة أعوام التالية، خلال الأعوام التالية على التوالي[٦٥].

---

[٥٨] د. سعيد حسن على: مرجع سبق ذكره، ص١٣٦،١٣٧.
-UNCTAD, Trade and Development Report,1994,Pp.130.
[59] Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995.
[٦٠] د. بهاجيرات لال داس: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٥.
[٦١] د. سعيد حسن على: مرجع سبق ذكره، ص١٣٨.
[62] Agreement on Textiles and Clothing, op,cit…. p.57.
[63] Quota Eaclatin.
[٦٤] د. عبدالقادر الطيف عثمان: مرجع سبق ذكره، ص١١٠.
[65] *Myrna S. Austria:* The Effects of the MFA Phase Out on the Philippine…op, cit, p.4.

بالإضافة إلى، أنه يمكن توزيع الحصص لصالح المصدرين الأكفاء المقيدين بالحصص مع سريان المرونة في التعامل، بحيث يسمح الاتفاق بترحيل الحصص من صنف في منتج محدد إلى آخر في ذات المرحلة، مع إمكانية ترحيل الآجال إلى المراحل التالية، شريطة التزام الدول المصدرة باتخاذ الإجراءات التي تجعل التجارة الدولية في هذه المنتجات تقوم على أساس التنافس العادل بين المصدرين الأكفاء بما يضمن مسألة تغيير المسارات، شهادات المنشأ المزيفة، وتعليق الشحن[٦٦].

وتعتقد الباحثة أنه على الرغم من المرونة التي سمح بها الاتفاق مع المصدرين الأكفاء، إلا أن توزيع الحصص لصالحهم على النحو السابق الإشارة إليه، ينطوي على معاملة تمييزية بالمخالفة لقواعد الجات التي تقوم على مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء.

يستهدف نظام معدل نمو الحصص زيادة حجم الحصص التي يسمح بتصديرها إلى أسواق الدول بعضها البعض، بطريقة تصاعدية إلى أن تضحى لا نهائية، بما يعني ضمنيًا إلغاءها ومن ثمَّ إزالة القيود المفروضة بموجبها.

ولمزيد من التوضيح لطبيعة الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، يلاحظ وجود أشكال عديدة للقيود التي تقوم الدول بفرضها على وارداتها منها، فالبعض يقوم بإعداد قوائم بالمنتجات المحظور استيرادها عامةً، نظرًا لانتاجها بكثرة أو لتمتع الانتاج المحلي فيها بميزة نسبية فائقة، أو إقرار حد أدنى للأسعار، أو تعيين حد أقصى للكميات التي يسمح باستيرادها في سلعة بذاتها، وهكذا.

لذا، فإن إدماج القيود في نظام الجات هو في الحقيقة إلغاء لقوائم الحظر والحصص الكمية، وتحرير الأسعار تدريجيًا، طبقًا للنسب المشتملة في كل مرحلة في الاتفاق، وقصر الحماية المفروضة لتجارة قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة على الرسوم الجمركية وحدها، وهو المبدأ الرئيسي الذي قامت عليه اتفاقية الجات منذ نشأتها، والذي لم يكن ساريًا عليه بسبب تطبيق أحكام اتفاقية الألياف المتعدُّدة على التجارة فيه.

وتوضح الاتفاقية في هذا الصدد أن عملية الإدماج تستهدف تيسير وصول منتجات الدول من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أسواق بعضها البعض، من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود والحواجز غير الجمركية التي كانت تحد من تجارة هذا المجال وتسهيل التدابير المرتبطة بنشاط التصدير[٦٧].

والواقع أن الدول المتقدمة باعتبارها تؤمن بمبادئ الرأسمالية، كان يجب عليها القيام بذلك؛ لكنها لم ترغب بدايةً في إزالة هذه العوائق بسبب عدم قدرة قطاع المنسوجات لديها على المواجهة مع صادرات الدول النامية، وعلى الرغم من أن اتفاقية GATT كانت قد أقرت إزالة أنواع عديدة من القيود؛ إلا أنها قد أقرت استخدام قيود

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995. Verfügbar durch https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=10007653&FassungVom=1995-06-02.

[٦٦] د. سعيد حسن على: مرجع سبق ذكره، ص١٣٩،١٣٨.

[٦٧] د. أسامة المجدوب: مرجع سبق ذكره، ص١١١،١١٠.

جديدة من خلال إنفاذ الإجراءات الوقائية ضد الدول المصدرة، والتي يمكن اتخاذها فحسب لدفع الضرر عن الصناعة الوطنية، بشرط ثبوت حدوث الضرر الفعلي لديها، مع ملاحظة أن الجهة أو الفئة المُتضررة وحدها هي التي يتعين عليها تقديم الشكوى في هذا الشأن[٦٨].

يوضح الجدول التالي المراحل الأربعة لدمج المنسوجات والملابس ضمن قواعد الجات، معدل نمو الحصص السنوي:

جدول رقم (١)

مراحل دمج المنسوجات والملابس الجاهزة في اتفاقية الجات

المراحل	الحد الأدنى من الكمية المدمجة %	الكمية المدمجة المتراكمة%	معدل نمو الحصص المتبقية بالمقارنة بمعدلات الحصص وفقًا لاتفاقيات الألياف المتعددة
الأولى: يناير ١٩٩٥	16	16	أعلى من المعدل الأصلي بنسبة ١٦%
الثانية: يناير ١٩٩٨	17	33	زيادة بنسبة ٢٥%
الثالثة: يناير٢٠٠٢	18	51	زيادة بنسبة ٢٧%
الرابعة: يناير ٢٠٠٥	49	100	إدماج كامل

المصدر: د. فخري الدين الفقي، منظمة التجارة العالمية (النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٨٧، العدد٤٤١ ,٤٤٢، يناير- أبريل ١٩٩٦، ص١٥٥.

جدير بالذكر، منحت اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية، الدول الأقل نموًا، وكذا صغار المصدرين الذين تبلغ حصصهم ١,٢ % أو أقل من إجمالي الحصص المطبقة على الدول المستوردة في ديسمبر ١٩٩٢، وتشتمل المعاملة التفضيلية في نطاق برنامج الدمج، زيادة معدلات نمو الحصص زيادة أعلى من تلك المحددة لباقي الدول الأعضاء[٦٩]، إذ تبلغ معدلات نمو الحصص للدول الأقل نموًا أو صغار المصدرين من الدول الأعضاء نسبة قدرها ٢٥% سنويًا في المرحلة الأولى، تزداد إلى نسبة قدرها ٢٧ % في المرحلة الثانية والثالثة، بدلًا من ١٦%، ٢٥%، ٢٧% في المراحل الثلاثة على التوالي في الدول الأخرى[٧٠].

وعلاوة على الإلغاء المرحلي للقيود الكمية المشار إليها سابقًا، فقد حرصت مفاوضات جولة أوروجواي على تحقيق المزيد من النفاذ إلى أسواق المنسوجات والملابس، من خلال تخفيض معدل التعريفات الجمركية المفروضة في الدول الصناعية بنسبة لا تقل عن ٢٢%، ورغم ذلك تُعتبر هذه النسبة محدودة مقارنةً بمعدل

---

[٦٨] د. محمد أبو النصر صالح: آثار تحرير التجارة العالمية على صناعات المنسوجات والملابس في مصر "تحليل قياسي"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٠٤، ص ٦١.

[69] (Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for Trade Negtiators from Least Developed Countries(UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT), New York and Geneva, 1999,Pp.136-137.

[٧٠] د. محمد أبو النصر صالح: مرجع سبق ذكره ٢٠٠٤، ص ٦٠.

الخفض في التعريفات المثبتة المفروضة على السلع الصناعية في مُجملها (٤٠%)، أيضًا سيظل هذا القطاع حتى بعد الجولة خاضعًا لمستويات مرتفعة من التعريفة (من ١٥,٥% قبل الجولة إلى ١٢,١ بعدها)، وهى تُعتبر من أعلى التعريفات المفروضة على السلع الصناعية جميعًا [٧١].

جدول رقم (٢)

تخفيضات التعريفات الجمركية على منتجات القطاعات الصناعية الرئيسية في البلدان المتقدمة بموجب جولة أوروجواي (فيما عدا المنتجات النفطية)

القطاع	متوسط التعريفات المفروضة على الواردات		مقدار التخفيض %
	قبل جولة أوروجواي	بعد جولة أوروجواي	
جميع المنتجات الصناعية	6,3	3,8	40
الاسماك ومنتجاتها	6,1	4,5	26
الأخشاب والأثاث والورق	3,5	1,1	69
الجلود والمطاط والأحذية	8,9	7,3	18
المنسوجات والملابس	15,5	12,1	59
المعادن	3,7	1,5	59
الكيماويات والأدوات الفوتوغرافية	6,7	3,9	42
معدات النقل	7,5	5,8	23
آلات غير الكهربائية	4,8	0,2	58
آلات كهربائية	6,6	3,5	47
منتجات تعدينية وأحجار كريمة	2,3	1,1	52
أدوات أخرى مصنعة	5,5	2,4	56

المصدر: منظمة الجات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية GATT and NNCTAD كما هو مثبت في: بول شابرييه وآخرين، النتائج الممكنة لدورة أوروجواي بالنسبة للبلدان العربية: تحليل عام، ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، ١٧-١٨ يناير ١٩٩٥، ص٦٤-٦٥، ٧٤-٧٩. د. عبدالباسط وفا: مرجع سبق ذكره، ص١٢٨.

[٧١] د. محمد عبدالفتاح محمد حسنين: مستقبل التعريفات الجمركية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة الدولية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، سنة ٢٠١٨، ص١٣٥،١٣٤.

١-٣. الالتزام بتنفيذ قواعد اتفاقية جات ١٩٩٤:

تشترط الاتفاقية في مجال تجارة المنسوجات والملابس طبقًا للمادة (٧) من الاتفاق، وكجزء من عملية الاندماج، أن يقوم كل الأعضاء بعمل كل ما هو ضروري في هذا المجال، للالتزام وكفالة التطبيق المُنصف والعادل وعدم التمييز ضد الواردات عند اتخاذ أية تدابير تتطلبها السياسة التجارية العامة، وتنصُّ الاتفاقية تحديدًا في هذا الشأن على ما يلي:-

- تحسين فرص نفاذ المنتجات من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الأسواق من خلال خفض التعريفة الجمركية، إلغاء القيود غير الجمركية، تيسير الإجراءات الجمركية والإدارية، والإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص.

- ضمان تطبيق القواعد الخاصة بالمساواة والعدالة في تجارة المنسوجات والملابس في مجالات الإغراق وقواعد وإجراءات مكافحته، الإعانات، الرسوم التعويضية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- تجنب التمييز ضد الواردات من المنسوجات والملابس عند وضع السياسات التجارية العامة للدولة[٧٢].

لقد عرضت المادة ٣/٧ لمفهوم توازن الالتزامات والحقوق. فإذا ما خلص العضو إلى أن توازن الالتزامات والحقوق بمقتضى الاتفاق قد تم قلبه أو نقضه، يكون من حقه عرض المسألة أمام الجهاز المعني التابع ل WTO للوصول إلى نتائج أو حلول[٧٣].

ويضمن مجلس التجارة في السلع أن مثل هذا التوازن لم يتم إضعافه، بالإضافة إلى أن جهاز تسوية المنازعات ربما يسمح بخفض معدلات النمو الالزامية الخاصة بالعضو الذي اتضح أنه لم يوفِ بالالتزامات (المادة ١٢/٨)، ومن الطبيعي هنا أن يكون الهدف هو الدول النامية المصدرة، وليس هناك معنى مماثل لاتخاذ إجراء محدد ضد الدول المتقدمة المستوردة حال عدم إنفاذها لالتزاماتها.

وعليه يمكننا القول، بأن جهاز تسوية المنازعات يسمح بمرونة أكبر في التعامل مع الدول التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها في خفض معدلات النمو الخاصة بها.

قامت GATT 1994، وكذا اتفاق منظمة التجارة العالمية على التوازن العام في الالتزامات والحقوق: وفي هذا الشأن، تم الإعلان بأن هذا الاتفاق مفتوح للقبول ككل. غير أن هذا النص الخاص من الاتفاق بشأن الملابس

---

[٧٢] د. عبدالناصر نزال العبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، بدون سنة نشر، ص٦٩.
-Agreement on Textiles and Clothing op,cit….,p.47.
-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995. Verfügbar durch https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=10007653&FassungVom=1995-06-02.
-(Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for Trade …op,cit ,Pp.١٣٨-١٣٧..

[73] Agreement on Textiles and Clothing ,p.47. Available at https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/ai17_e/textiles_all.pdf.

والمنسوجات يهدف إلى إقامة توازن قطاعي، وهو ما لا يمثل ممارسة عامة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[٧٤].

٢- الأحكام الأخرى المتصلة بتحرير التجارة:-

٢ - ١. حق تطبيق الإجراءات الوقائية الانتقالية :[٧٥]

أقر اتفاق المنسوجات والملابس تدابير تتعلق بالوقاية حال حدوث اضطرابات في أسواق الدول الأعضاء[٧٦]، فنصت المادة السادسة منه على أحقيتها في فرض قيود كمية جديدة على منتج أو منتجات (يغطيها الملحق ولم تدمج بعد في الجات ١٩٩٤ بمقتضى برنامج) لعضو أو أعضاء محددين على أساس تمييزي وذلك حتى ثلاثة أعوام أو حتى إدماج المنتج أو المنتجات في اتفاقية الجات ١٩٩٤ م أيهما أقرب، وللأعضاء الموقعين على اتفاقيات الألياف المتعدُّدة ولا يطبقون قيودها أن يحتفظوا بالحق في استخدام إجراءات الوقاية الانتقالية، شريطة إخطار جهاز مراقبة المنسوجات برغبتهم تلك خلال ٦٠ يوم من بدء سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، أما الأعضاء الموقعين عليها منذ عام ١٩٨٦ فعليهم إخطار الجهاز بما يعتزمونه في هذا الخصوص خلال ستة أشهر من بدء سريان هذه الاتفاقية[٧٧].

وعليه، يجوز اتخاذ الإجراءات الوقائية عندما يثبت لدى أحد الأعضاء:-

* أن منتجًا محددًا يستورد إلى أراضيه بكميات مرتفعة وبشكل يلحق ضرر جسيم أو يهدد بإلحاق ضرر جسيم بالصناعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر.

* أن يكون الضرر الجسيم أو التهديد الفعلي به راجعًا إلى هذه الكميات المرتفعة، في إجمالي الواردات من ذلك المنتج، وليس إلى عوامل أخرى مثل التغيرات التكنولوجية أو إلى تفضيل المستهلك[٧٨].

جدير بالذكر، يمكن تحديد الضرر الجسيم على الصناعة المحلية باختبار تأثير الواردات على تلك الصناعة، ذلك التأثير ينعكس في التغييرات الاقتصادية الكلية كالناتج، الطاقة المستغلة، المخزون، النصيب من السوق، الصادرات، العمالة، الأجور، الأسعار المحلية، الأرباح والاستثمار، وقد حددت الاتفاقية الفترة التي يتم خلالها تحديد الضرر بتسعين يومًا، كحد أقصى من بدء إخطار جهاز مراقبة المنسوجات بطلب الاستشارة[٧٩]. هذا، وتتخذ

---

[٧٤] د. بهاجيرات لال داس: مرجع سبق ذكره، ص٣١٣.

-Agreement on Textiles and Clothing ,...,op,cit,p.49.

[75] Transitional Saveguards.

[٧٦] د. عبدالقادر الطيف عثمان: مرجع سبق ذكره، ص١١٢.

[٧٧] د. محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠٠١، ص٤٤٣،٤٤٢.

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995..

[78] Agreement on Textiles and Clothing,…op ,cit, p.17..

- (Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for…op,cit, ,Pp.136.

[٧٩] د. الطاهرة السيد محمد: اتفاقية دورة أوروجواي للجات وأداء قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، مايو١٩٩٥ ، ص١١.

-Agreement on Textiles and Clothing,...op,cit, p.17.

إجراءات الحماية إما بالاتفاق المشترك بعد مشاورات مع الطرف أو الأطراف الأخرى وإما بصفة انفرادية. ويلاحظ أنه في الفرض الأخير، لابد من خضوعه للفحص من جانب جهاز الرقابة[٨٠].

فضلًا عن ذلك، نصَ الاتفاق على أنه عند تنفيذ الإجراءات الوقائية الانتقالية، تُمنح الدول الأقل نموًا معاملة خاصة تفضيلية، وكذا الدول التي يكون إجمالي صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة ضئيلًا مقارنةً بحجم صادرات الدول الأخرى الأعضاء، والتي لا تمثل صادراتها إلا نسبة ضئيلة من الحجم الكلي لواردات هذا المنتج في الدول المستوردة[٨١]، أيضًا تمنح معاملة تفضيلية الدول الأعضاء التي تقوم بعملية تصنيع الملابس والمنسوجات ثم تعيد تصديرها للدول المصدرة للمادة الخام، شريطة أن تُمثل عملية إعادة التصدير تلك نسبة ملحوظة من صادراتها الكلية من المنسوجات والملابس[٨٢]، يجب أثناء مراعاة مستويات الحصص ومعدلات النمو والمرونة توجيه اهتمام خاص للحاجات التصديرية للمنتجات الصوفية من الأعضاء النامية المنتجة للصوف والتي يعتمد اقتصادها وتجارتها في مجال الملابس والمنسوجات على قطاع المنتجات الصوفية، وتكون تجارتها في هذا المجال قليلة نسبيًا في أسواق الأعضاء المستوردة[٨٣].

وتأسيسًا على ذلك، قامت مصِر في بداية عام ٢٠٠٣ باتخاذ تدابير وقائية لضبط الواردات من المنسوجات والملابس، بغرض حماية هذه الصناعة الوطنية وإعدادها للتنافس الشديد في حالة رفع الحظر وتحرير تجارة هذه السلعة، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم شكوى ضدها لمنظمة التجارة العالمية بخصوص تلك الإجراءات، أوضحت مصِر في هذا الخصوص أن الإجراءات المتخذة لا تتناقض مع التزاماتها تجاه هذه المنظمة واتفاق الملابس والمنسوجات الذي يحكم تجارة هذا المجال في المنظمة، كما أن المادة (٧) من مقررات هذا الاتفاق تسمح بفرض شروط، ضوابط ورسوم لحماية المنتجات المحلية حال التعرض لمخاطر جسيمة اتخذت تدابير مشروعة لحماية الصناعة[٨٤].

٢ - ٢. جهاز مراقبة المنسوجات والملابس الجاهزة:

قضت المادة (٨) من الاتفاق، ضمانًا للإشراف الدقيق على تطبيق الدول الأعضاء لأحكام اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة وتسوية ما قد يثور بينهم من منازعات، بإنشاء جهاز إداري ذو طبيعة قضائية، هو جهاز مراقبة المنسوجات، والذي يشكل من رئيس وعشرة أعضاء يتم اختيارهم من مواطني الدول أعضاء المنظمة، ورغم تعيينهم من قبل حكوماتهم فإنهم يؤدون عملهم باعتبار صفتهم الشخصية[٨٥]. تكون العضوية فيه متوازنة

---

[٨٠] د. مصطفي سلامة: منظمة التجارة العالمية (النظام الدولي للتجارة الدولية)، الطبعة الأولى،٢٠٠٦، ص١٠٨.
- Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995.

[٨١] د. عبدالناصر نزال العبادي: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.
-Agreement on Textiles and Clothing, p.17.

[٨٢] د. بهاجيرات لال داس: مرجع سبق ذكره، ص٣١٠.

[٨٣] د. محمد عبيد محمد محمود: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٧.
-Agreement on Textiles and Clothing, p.18.
- (Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for Trade..,op,cit,Pp.137.

[٨٤] د. سعيد حسن على حسن: مرجع سيق ذكره، ص٣٥٣.

[٨٥] د. زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص٣٤٥.

وممثلة بشكل كبير لهذه الدول، وتسمح بالتناوب بين أعضائه خلال فترات مُناسبة، ويقوم مجلس التجارة في السلع باختيار أعضاؤه، ويضع الجهاز قواعد إجراءاته ويصدر قراراته بتوافق الآراء[٨٦].

يعد جهاز مراقبة المنسوجات جهازًا دائمًا، يجتمع عند الضرورة للقيام بوظائفه طبقًا للاتفاق، ويعتمد عند قيامه بها على الإخطارات والمعلومات التي تمده بها الدول الأعضاء، بموجب المواد ذات الصلة من هذا الاتفاق، والمعززة بمعلومات إضافية أو تفاصيل ضرورية قد يتقدم بها الأعضاء، أو يقرر الجهاز مطالبتهم بها[٨٧] [٨٨].

٢ - ٣. منع التحايل على قواعد المنشأ:

علاوة على ما تقدم، فقد سرد اتفاق المنسوجات والملابس أحكامًا عن التحايل بنقل المنتج عبر دولة أخرى أو تحويل مساره أو الإعلان الزائف عن المنشأ الأصلي وتزييف الوثائق الرسمية، إذ تتطلب الاتفاقية من الأعضاء وضع الأحكام القانونية الضرورية والإجراءات الإدارية لمعالجة واتخاذ الإجراءات ضده، وتوسيع التعاون الكامل في هذا الصدد بما يتفق مع قوانينها وإجراءاتها المحلية، يتعين على الأعضاء أيضًا اتخاذ إجراءات ضد المصدرين أو المستوردين بموجب قوانينهم المحلية لجرائم مثل الإعلان الكاذب[٨٩].

وعليه، يمكن في حالة ثبوت التحايل، منع السلع المصدرة تحت هذا النظام من دخول الدولة المستوردة، أما إذا دخلت هذه المنتجات بالفعل فيمكن تخفيض حصة الدولة المصدرة بالكمية التي دخلت إلى الدولة المستوردة، أيضًا يمكن تطبيق بعض القيود على الدولة التي دخلت من خلالها بوسائل التحايل.

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995.

[٨٦] د. أحمد جامع: مرجع سبق ذكره، ص٤٧٩.

-Agreement on Textiles and Clothing, p.48..

[٨٧] د. على إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص١٨٤،١٨٣.

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995.

[٨٨] يقوم الجهاز بالوظائف التالية: * تلقى الاخطارات من الدول الأعضاء، والخاصة بجميع القيود السارية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية. *تعميم الاخطارت التي يتلقاها الجهاز على جميع الأعضاء تحقيقًا للشفافية، وقد أرفقت بهذه الاتفاقية قائمة مطولة تشمل جميع المنتجات الخاضعة لأحكام هذه الاتفاقية ومواصفاتها ونسب مكوناتها * بناء على طلب أي دولة عضو، يعمل جهاز مراقبة المنسوجات على البت بدون إبطاء في أي موضوع ترى الدولة العضو أنه مناف لمصالحها، عندما تفشل في التوصل إلى حل مع العضو أو الأعضاء الآخرين. ويمكن للجهاز تقديم ملاحظات إلى الدول الأعضاء المعنية، ويدعو الجهاز قبل تقديم توصياته أو ملاحظاته إلى مشاركة الدول الأعضاء التي تأثرت من النزاع المطروح مباشرة. *خلال ٣٠ يوم من طلب العضو المتضرر يقدم الجهاز اقتراحاته مع ضرورة إحاطة مجلس التجارة في السلع علمًا بكل التوصيات والاستنتاجات التي توصل إليها * تقديم التوصيات للدول الأعضاء، إلا أن هذه التوصيات غير ملزمة، ولكن تسعى الدول الأعضاء إلى قبولها، وفي حالة قبولها يتولى الجهاز مراقبة تنفيذها، للتأكد مما إذا كان العضو قد احترمها أم لا. * يقوم جهاز مراقبة المنسوجات بفحص الإجراءات التي بموجبها تم التوصل إلى اتفاق بين الأعضاء المستوردين والمصدرين، وعلى الجهاز تقرير ما إذا كانت الإجراءات تتناسب مع الاتفاق. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق أثناء التشاور، واتخاذ عضو تدابير أحادية، يكون على هيئة مراقبة المنسوجات، فحص الإجراءات وتحديد مدى توافقها مع الاتفاق. * الاتفاق يسمح بعرض أية مسألة أمام هيئة مراقبة المنسوجات مرتين قبل عرضها أمام جهاز تسوية المنازعات. ففي حال توصل هذه الهيئة إلى توصياتها، ورأى العضو عدم قدرته على قبول تلك التوصيات، فعليه إمداد جهاز مراقبة المنسوجات بالأسباب. ثم تعيد الهيئة المشار إليها النظر في المسألة مرة ثانية، وفي حالة تقديرها للموقف تصدر توصيات أخرى. فإذا لم يقبلها العضو للمرة الثانية، يكون بإمكانه طلب تحكيم المسألة أمام جهاز تسوية المنازعات. د. أسامة المجدوب: مرجع سبق ذكره، ص١١٢،١١١. د. بهاجيرات لال داس: مرجع سبق ذكره، ص٣١٤ ، د. على إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ، ص١٨٤.

-Agreement on Textiles and Clothing, p.48

[89] (Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for Trade..,op,cit,Pp.136-137.

هذا، ولا تطبق التدابير الوقائية على المنتجات التي يتم إدماجها في قواعد الجات من خلال برنامج دمج المنتجات السابق الإشارة إليه. أيضًا يجب تبليغ جهاز مراقبة المنسوجات (TMB)[٩٠] بأية قيود تطبق أو أي إجراءات خاصة بالتحايل[٩١].

وترى الباحثة، أن الانهاء التدريجي لاتفاقيات الألياف المتعددة يُعتبر أضخم انتصارات الدول النامية والأقل نموًا في دورة أوروجواي، فيما يخص تجارة المنسوجات والملابس بما يُحدثه ذلك مع الخفض المقرر بمعدل ٢٣% في التعريفات الجمركية المقررة التي تفرضها البلدان الصناعية على هذه التجارة من رفع درجات تحريرها وازدهارها بطريقة مفيدة للبلدان المصدرة[٩٢].

ثانياً: تأثير إزالة القيود الكمية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة

تؤدى إزالة القيود الكمية من الدول المحددة للحصص طبقًا لاتفاق الألياف المتعدُّدة وتحقيق الدمج الذي سَعت إلى تحقيقه اتفاقيات جولة أوروجواي، إلى زيادة حجم التجارة العالمية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة[٩٣].

١ـ أهم التأثيرات الناجمة عن تجارة المنسوجات والملابس في ظل اتفاق الألياف المتعددة:

بالرغم من الغايات التي سَعت اتفاقيات الألياف المتعددة إلى تحقيقها؛ إلا أنه ترافقت معها العديد من السلبيات سواء في الدول المتقدمة ذاتها مانحة الحصص، أم الدول النامية، التي وضعت لها هذه الحصص للاستفادة منها، ويمكن بيان هذه التأثيرات في كل منهما على النحو التالي:-

١ـ١. أهم التأثيرات على الدول المتقدمة:

ساهم وضع نظام الحصص في تحقيق عدم الكفاءة في اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك نتيجة التحول في التجارة المصاحب لها، علاوة على خلق سياسة تمييزية عند ممارسة التجارة في هذه المنتجات.

١ـ١ .١. التحول في التجارة [٩٤]: ساعدت اتفاقيات الألياف التي تم التوصل إليها، الدول النامية والمصدرة للمنتجات النسيجية على ضمان حصص محددة للتصدير إلى أسواق الدول المتقدمة؛ إلا أنها أفضت إلى خلق نُظم تمييزية في التجارة العالمية، مما نتج عنه التحول في اتجاه التجارة من الدول الأكثر كفاءة في الانتاج (المتقدمة) إلى الدول الأقل كفاءة (النامية)، ومن ثم استحواذ الأخيرة على حصص تقوم على حساب الدول الأكثر كفاءة في الانتاج، هذا التحول له انعكاساته السلبية التي تتمثل في:-

* توافر كميات بأسعار مرتفعة عن مثيلاتها، التي كان من الممكن وجودها في غياب هذه الحصص، لذا، تستحوذ الدول النامية على ربُع هذه الحصص كنتيجة لتطبيق هذا القيد على التصدير اختياريًا.

---

[90] Textile Monitoring Body.

[٩١] د. الطاهرة السيد محمد: مرجع سبق ذكره، ص١٢.

-Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995.

[٩٢] د. محمد عبيد محمد محمود: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٧.

[٩٣] د. سعيد حسن على حسن: مرجع سيق ذكره، ص١٤٥.

[94] Trade Diversion.

* تنخفض فرص تحسين المنتج المحلي في ظل وجود نوعيات أقل جودة من مثيلاتها والتي كان من الممكن استيرادها من الدول الأكثر كفاءة في الانتاج.

١-١. ٢. اتساع دائرة التمييز في التجارة: يخضع خلق نظام الحصص وتحديد كمياته للعديد من الاعتبارات البعيدة عن المبادئ الاقتصادية، مما يزيد من حدة التمييز في المعاملة، وكذا يؤثر على كفاءة الاستهلاك، نتيجة الاستفادة من قواعد السوق، وهو ما تحرص عليه الدول في توجيه مواردها الاقتصادية، ويعني الاستمرار في ذلك إيجاد أماكن الخلل في الاقتصاد القومي والذي يخشى من استمراره، وامتداده إلى قطاعات أخرى، ومن ثم يؤثر على الكفاءة الكلية.

١- ٢. أهم التأثيرات على الدول النامية:

ساهمت الحصص ببعض الآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية كما يلى:-

١- ٢. ١. التأثير على مدى إمكانيات الإنتاج وتقدمه في الدول النامية: حددت ترتيبات الألياف والمنسوجات سقفًا علويًا لما يمكن أن تستورده الدول المتقدمة من الدول النامية، في حين لا تطبق هذه الحدود على الدول المتقدمة عند تجارتها فيما بينها، مثل هذه الحدود القصوى لا تتماشى مع ما قد تحققه هذه الدول من أهداف وتطور في انتاجها وارتباط ذلك مع الصادرات المستقبلية المتوقعة، مما يحد من الحافز لديها للاستفادة بما حققته من نتائج داخل صناعتها واقتصاداتها.

١- ٢. ٢. ضياع فرص التصدير وفقدان جزء كبير من الإنتاج في ظل ضياع الحصص: تكاد تكون فرص التصدير القائمة آنذاك والتي سَعت الدول النامية إلى تحقيقها، مركزة على صناعة المنسوجات في أسواق الدول المتقدمة، إذ تتشابه انتاجيتها مع مثيلاتها من الدول النامية، ومن ثم فإن أي تغيير في الحصص يُضعف من إمكانيات التصدير بها في ظِل فتح هذه الأسواق أمام صادرات الدول المتقدمة الأخرى.

١- ٢. ٣. الاعتبارات السياسية وتأثيراتها على توجه هذه الحصص: تخضع الحصص للعديد من الاعتبارات (أهمها السياسية)، سواء عند تحديدها، أم احتمالات زيادتها أم الرقابة عليها ومدى الالتزام بها، مثل هذه الاعتبارات لا يمكن التحكم بمستقبلها، الأمر الذى لا يمكن من إعداد أي تخطيط مستقبلي تجاه هذه الحصص وأثرها على نمو أو عدم نمو هذه الصناعة. ومن ثم فإن هذه الحصص والاستفادة منها لا يمكن الاعتماد عليها بصفة دائمة[٩٥].

وترى الباحثة أنه على الرغم مما كان يوفره ترتيب الألياف المتعددة من ضمان الدول للحصص التصديرية في أسواق بعضها البعض، إلا أن تأثيراته السلبية كانت أكبر بكثير على قطاع المنسوجات، حيث حدّت من زيادة

[٩٥] د. مصطفي محمد عز العرب: اتفاقية الجات وأثرها على صناعة المنسوجات والملابس في مصر، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر،١٥-١٦ مايو سنة ١٩٩٥، القاهرة، ص١٢،١٣.

وتحسين الانتاج المحلي سواء في الدول المصدرة أم المستوردة، وهو ما ينعكس بالسلب على اقتصادات هذه الدول.

٢- أهم التأثيرات الناجمة عن تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاق جولة أوروجواي

يَنتُج عن تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة، تأثيرات هامة على كل من الدول الصناعية المستوردة للمُنتجات النسيجية والدول النامية المُصدرة لها على النحو التالي:-

٢- ١. التأثيرات على الدول المتقدمة (المستوردة):

أشارت دراسة مُقدمة لمؤتمر الجات والاقتصاديات العربية في جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤، إلى استمرار اتجاه الانخفاض في النسب المئوية للمنسوجات والملابس الجاهزة المُنتجة محليًا لإجمالي الاستهلاك في الدول المُنتجة، مما يؤدي إلى استمرار انخفاض التصدير، وتزايد معدلات الاستيراد، علاوة على انخفاض مُعدل العمالة المشتغلة بصناعتها بسبب زيادة الاستثمار في المصانع الحديثة المُجهزة بمُعدات متطورة عالية الانتاجية في هذا المجال بالنسبة للدول المستوردة، مما سيؤدي إلى انخفاض أثمان بيعها للمستهلك.

٢-٢. التأثيرات على الدول النامية (المصدرة):

وفقًا لاتفاق الألياف، بعد إزالة الحصص سوف تختص الدول النامية بانتاج المنسوجات النمطية، التي لا تتطلب عماله كثيفة، ونمو هائل في انتاج وتصدير الملابس، ومن ثمَّ زيادة نصيب حصة الدول المُصدرة في التجارة الدولية، ومن ثمَّ سيؤدي إلى توطن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في هذه الدول وغرس الثقة في مستقبل الاستثمارات في الصناعة النسيجية، تبعًا للاطمئنان في فتح الأسواق وتركها بلا قيود حصصية، أو تعريفات جمركية مرتفعة، بالإضافة إلى زيادة صادرات الملابس الجاهزة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وزيادة حصيلة العملات الأجنبية للأولى، والتي تشجعها على زيادة استيراد المعدات من الثانية[٩٦] .

تجدر الإشارة، إلى أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية سوف يترتب عليه زيادة صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة، فعند غياب هذه القيود قد تزداد صادراتها إلى أسواق الدول الرئيسية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ٨٢% للمنسوجات، وبنسبة ٩٣% للملابس الجاهزة[٩٧]، وعند غياب اتفاقية الألياف المتعدُّدة قد تتمكن بعض الدول النامية منفردة من زيادة صادراتها من المنسوجات والملابس بأكثر من ١٠٠%.

هذا، وقد قدرت لجنة التجارة بالولايات المتحدة إنه بدون قيود اتفاقية الألياف المتعدُّدة ارتفعت صادرات الدول النامية إلى سوقها بنسب ٢٠,٥%، ٣٦%، للمنسوجات وللملابس الجاهزة على التوالي، وأشارت التقديرات في دراسة لأثر إلغائها على الأسواق العالمية للمنسوجات والملابس، إلى أن صادرات الدول الموقعة عليها كانت ستزداد بنسب ٩,٩%، ٢٦,٣% من المنسوجات والملابس الجاهزة على التوالي، على أساس بيانات عام ١٩٨٦،

[٩٦] د. سعيد حسن على حسن: مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.

[97] General Agreement on Tariffs and Trade, THE RESULTS OF ....,op ,cit.

وقد أوضحت أن انهاء العمل بها كان سيؤدي إلى زيادة الإيرادات العالمية بقيمه ٧,٣ بليون دولار، منها ٦,٩ بليون دولار من تجارة الملابس الجاهزة، وكان من المرتقب حصول الدول الصناعية الجديدة آنذاك على القدر الأكبر من تلك الإيرادات بما قيمته ٣,٠٥ بليون دولار، تليها الولايات المتحدة بما قيمته ٢,٢ بليون دولار[٩٨].

جدير بالذكر أن الاختلاف في هذه التقديرات، ناجم عن الاختلاف في المناهج والافتراضات، إلا أنها في مُجملها تشير إلى تحقيق مكاسب فعلية في صادرات الدول النامية، غير أن هذه التأثيرات على الدول المصدرة ستكون مختلفة، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن دول جنوب آسيا ستكون أكثر الدول الآسيوية استفادة من اتفاقيات جولة أوروجواي، وخصوصًا اتفاق المنسوجات والملابس فقد قدرت الدراسة أن تنفيذه، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة سوف يؤدى إلى زيادة صادرات دول جنوب آسيا بحوالي ٢٦%، ٢٥٣,٧% من المنسوجات والملابس على التوالي، على أساس أن انتاج الملابس فيها أقل تكلُفة، وأكثر تقييدًا بسبب اتفاقيات الألياف المتعدُّدة، بالإضافة إلى تطور الأوضاع فيها، طبقًا لاتفاق التكنولوجيا الحديثة التي تتطلب العمالة الماهرة، مما سيؤدى إلى زيادة الانتاجية فيها، يجوز للدول التي اكتسبت ميزة نسبية في التصدير بفضل التجهيز الاقليمي والاتفاقيات التمييزية أن تتضرر من إلغاء اتفاقيات الألياف المتعدُّدة، إذ يمكن أن تخسر هذه الدول أمام الدول الموردة الأكثر منافسة لأن صناعتها التجهيزية هي وليدة مصطنعة لاتفاقيات الألياف[٩٩].

وترى الباحثة أن جولة أوروجواي قد نجحت في تحقيق الهدف الرئيسي الذي سَعت إليه في قطاع المنسوجات وهو إلغاء اتفاقية الألياف المتعدُّدة، وهي أكثر العوائق التجارية تعدُّيًا بتأثيراتها البالغة الضرر على ازدهار الدول النامية، لأن الاتفاق الناجم عنها أنهي نظام الحصص الذي كان ينفذ على هذه السلعة وأصبحت التجارة الدولية فيها حرة وعلى قدم المساواة مع السلع الصناعية الأخرى.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن اتفاق المنسوجات والملابس يتضمن مرتكزات إيجابية للدول النامية والأقل نموًا المصدرة لمنتجات هذه التجارة، والتي تحوز ميزة نسبية فيها، وبإمكان الدول المصنفة كدول مصدرة توفيق أوضاع تجارتها بما يواكب التوسعات والمحدثات في هذا القطاع الحيوي على المستوى العالمي، وإنما عددًا من أوجه القصور في بنوده قد أبطأت ظهور بوادر التحسُن في اقتصاديات الدول المشار إليها التي تنتج وتصدر المنسوجات والملابس تبعًا لبطؤ عمليات التحرير المترتبة على تدخلات من الدول الصناعية المتقدمة المستوردة استغلالًا لنقاط ضعف واضحة في محتوى الاتفاق من أهمها:-

أ) الاتفاق ارتكز على مبدأ المعاملة بالمثل في التزامات التوصل إلى الأسواق بين البلدان المتقدمة والدول النامية، كمطلب لإنهاء الأولى لاتفاقيات الألياف المتعددة يدعم مقدرتها على المطالبة بتعويضات من الثانية حال تأخرها عن تلبية مطالب تحرير وارداتها من المنسوجات والملابس وهو ما يزود من أعبائها المالية ويعوق برامجها التنموية.

---

[٩٨] د. الطاهرة السيد محمد: مرجع سبق ذكره، ص٢.
[٩٩] د. سعيد حسن على حسن: مرجع سيق ذكره، ص١٥١،١٥٠.

ب) عدم التكافؤ بين النسب المتوافق على إدراجها من تجارة المنسوجات والملابس في اتفاقية GATT 1994 أثناء مراحل الدمج المُعلنة لمدة ١٠ سنوات بترك النسبة الأعظم للمرحلة الرابعة، يمثل عبئًا على الدول المنتفعة من تقييد هذه التجارة، الأمر الذى كان قد يدفعها إلى المطالبة بمدد حماية زائدة بالمخالفة لمضمون الاتفاق، وبلا اعتبار لمصالح الدول المصدرة.

ت) يتيح الاتفاق لكل بلد مقدارًا من الحرية في اختيار المنتجات القابلة للخروج من اتفاقيات الألياف المتعدُّدة والإدماج في اتفاقية GATT 1994، فكل دولة عمدت إلى حماية مصالحها التجارية بإرجاء المنتجات المثقلة بأكبر الأعباء لمرحلة متأخرة مكتفية في أوائل التطبيق بإدماج المنتجات الخالية من القيود والطفيفة الأثر في حجم وارداتها مثلما كانت داخلة في نطاق أنماط الأقسام الأربعة المتوافق عليها (الخيوط الممشوطة والمغزولة، الأقمشة، المنتجات النسيجية الجاهزة، والملابس) فتكمن الخطورة في إقدام البلدان على ذلك يتجلى في صعوبة اتخاذ القرارات الأخيرة بخصوص التطبيق الكلي لالتزامات الاتفاق والتقليل من سرعة ظهور آثار تنفيذه الإيجابية.

٣ـ دراسة الصادرات والواردات العالمية من المنسوجات والملابس

تمثل تجارة المنسوجات والملابس أهمية كبيرة في اقتصادات الدول، إذ أنها تقوم بدور المحرك الرئيسي لعجلة التنمية، حيث تساهم صناعتها في الحد من البطالة، وتمثل صناعتها أكثر القطاعات الصناعية جذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية .

٣ـ١. دراسة الصادرات والواردات قبل التحرير التدريجي لقطاع المنسوجات والملابس

سنعرض فيما يلي تحليل لبيانات صادرات وواردات المنسوجات والملابس العالمية في الفترة من ١٩٨٩: ١٩٩٤.

جدول رقم (٣)

إجمالي الصادرات والواردات العالمية من المنسوجات والملابس من عام ١٩٨٩: ١٩٩٤

القيمة بالمليون دولار أمريكي:

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
صادرات المنسوجات	95950	104354	108925	117195	113452	131673
واردات المنسوجات		107839	114665	123584	118287	135585
صادرات الملابس	97450	108129	117160	132106	128792	140757
واردات الملابس		112236	123751	139571	135297	145326

المصدر: تم اعداد الجدول بمعرفة الباحثة بموجب البيانات الواردة: https://stats.wto.org/

يتضح من الجدول السابق بلغ إجمالي صادرات المنسوجات من التجارة الدولية نحو ٩٥٩٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩، واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٤، حيث بلغت قيمتها ١٣١٦٧٣ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣٧,٢ %،

ومع هذا الارتفاع في قيمة صادرات المنسوجات بلغت قيمة الواردات منها نحو ١٠٧٨٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٢ حيث بلغت نحو ١٢٣٥٨٤ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٠,٨%،

ثم انخفضت بنحو ١١٨٢٨٧ في عام ١٩٩٣ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٤,٣%، وعادت للارتفاع مرة أخرى في عام ١٩٩٤ لتبلغ ١٣٥٥٨٥ مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة تقدر بنحو١٤,٦%.

وقد بلغ إجمالي صادرات الملابس في عام ١٩٨٩ نحو ٩٧٤٥٠ مليون دولار أمريكي، واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٢ حيث بلغت قيمتها نحو ١٣٢١٠٦ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٥,٦%، ثم انخفضت هذه القيمة في عام ١٩٩٣ لتبلغ ١٢٨٧٩٢ بنسبة انخفاض تقدر بنحو-٢,٥%، وارتفعت مرة أخرى لتبلغ ١٤٠٧٥٧ في عام ١٩٩٤ بنسبة تقدر بحوالي ٩,٣%،

أما بالنسبة للواردات من الملابس فقد بلغت ١١٢٢٣٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠، واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٢ حيث بلغت ١٣٩٥٧١ بنسبة تقدر بنحو ٢٤,٤%، ثم انخفضت بنحو ١٣٥٢٩٧ في عام ١٩٩٣ بنسبة تقدر بنحو -٣,١%، وارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٩٤ لتبلغ ١٤٥٣٢٦ مليون دولار أمريكي بنسبة تقدر بنحو ٧,٤%.

ويلاحظ، كانت صادرات المنسوجات في تزايد مستمر وبنسبة كبيرة إبان هذه الفترة في حين كانت وارداتها قد تعرضت للانخفاض في عام ١٩٩٣، كما نمت صادرات الملابس وواردتها بشكل ملحوظ، وتعتقد الباحثة أن هذا النمو يعود إلى خشية الدول من تحرير التجارة الدولية في المنسوجات ورغبتهم في محاولة الاستفادة بأكبر قدر ممكن من تطبيق الحصص الكمية قبل البدء في التحرير التدريجي لهذه التجارة.

٣-٢. دراسة الصادرات والواردات أثناء الفترة الانتقالية لتحرير التجارة الدولية في المنسوجات

سنعرض فيما يلي تحليل لبيانات الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس أثناء الفترة الانتقالية لتحرير هذا القطاع.

جدول رقم (٤)

إجمالي الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس من عام ١٩٩٥: ٢٠٠٥

القيمة بالمليون دولار أمريكي:

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
صادرات المنسوجات	152319	152744	155739	149831	146255	156257	148141	154385	173066	195034	203112
واردات المنسوجات	156515	157848	160869	155336	153303	165331	156743	163350	183116	206359	214906
صادرات الملابس	158353	166077	177616	185963	184587	197723	194364	203726	233281	260436	278465
واردات الملابس	162871	171461	182974	191796	191972	203054	200324	208746	233962	264786	279459

المصدر: تم اعداد الجدول بمعرفة الباحثة بموجب البيانات الواردة: https://stats.wto.org/

يتضح من الجدول السابق بلغت قيمة صادرات المنسوجات ١٥٢٣١٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥ واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٧ حيث بلغت نحو ١٥٥٧٣٩ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢,٢%، ثم انخفضت في عام ١٩٩٨ بنحو ١٤٩٨٣١ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٣,٨%، واستمرت في الانخفاض حتى بلغت ١٤٦٢٥٥ في عام ١٩٩٩ بنسبة -٢,٤%، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ١٥٦٢٥٧ بنسبة تقدر

بنحو٦,٨%، وانخفضت مرة أخرى لتبلغ ١٤٨١٤١ في عام ٢٠٠١ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٥,٢%، ثم عادت للارتفاع في عام ٢٠٠٢ لتبلغ ١٥٤٣٨٥ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤,٢%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٥ حيث بلغت ٢٠٣١١٢ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣١,٦%.

أما بالنسبة للواردات من هذه السلعة فقد بلغت ١٥٦٥١٥ في عام ١٩٩٥ واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٧ حيث بلغت نحو ١٦٠٨٦٩ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢,٨%، ثم انخفضت هذه القيمة في عام ١٩٩٨ لتبلغ ١٥٥٣٣٦ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٣,٤%، واستمرت في الانخفاض حتى عام ١٩٩٩ حيث بلغت ١٥٣٣٠٣ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -١,٣%، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٠ لتصل إلي ١٦٥٣٣١ بنسبة تقدر بنحو٧,٨%، ثم انخفضت مرة أخرى لتبلغ ١٥٦٧٤٣ في عام ٢٠٠١ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٥,٢%، ثم ارتفعت قيمتها لتبلغ ١٦٣٣٥٠ في عام ٢٠٠٢ بنسبة تقدر بنحو ٤,٢%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٥ حيث بلغت نحو ٢١٤٩٠٦ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣١,٦%.

وفيما يتعلق بصادرات الملابس، فقد بلغت قيمتها في عام ١٩٩٥ نحو ١٥٨٣٥٣ مليون دولار أمريكي واستمرت في الارتفاع حتى عام ١٩٩٨ حيث بلغت نحو ١٨٥٩٦٣ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٧,٤%، ثم انخفضت بنحو ١٨٤٥٨٧ في عام ١٩٩٩ بنسبة تقدر بنحو -٠,٧%، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٠ لتبلغ ١٩٧٧٢٣ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٧,١%، وانخفضت مرة أخرى لتصل إلى ١٩٤٣٦٤ في عام ٢٠٠١ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -١,٧%، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٢٠٣٧٢٦ بنسبة تقدر بنحو ٤,٨%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٥ حيث بلغت نحو ٢٧٨٤٦٥ بنسبة زيادة تقدر بنحو٣٦,٧%.

أما بالنسبة للواردات من الملابس فقد بلغت قيمتها ١٦٢٨٧١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٠ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٠٣٠٥٤ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢٤,٧%، ثم انخفضت بعد ذلك لتبلغ ٢٠٠٣٢٤ في عام ٢٠٠١ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -١,٣%، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٢ إذ بلغت ٢٠٨٧٤٦ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤,٢%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٧٩٤٥٩ بنسبة زيادة بلغت ٣٣,٩%.

ويلاحظ، ارتفع إجمالي الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس إبان المرحلة الأولى من مراحل دمج قطاع المنسوجات في الجات، وانخفض هذا الإجمالي إبان المرحلة الثانية من هذه المراحل، وارتفع هذا الإجمالي إبان المرحلة الثالثة، وتعتقد الباحثة أن ذلك يعود إلى أن معظم الدول قامت بتأخير دمج المنتجات الأكثر حساسية بالنسبة لها إلى أخر مرحلة من مراحل الدمج، لرغبتهم في الاحتفاظ بالقيود الكمية لأطول فترة ممكنة.

٣-٣. دراسة الصادرات والواردات بعد تحرير التجارة الدولية في المنسوجات

سنعرض فيما يلي تحليل لبيانات الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس بعد تحرير التجارة الدولية لهذا القطاع.

جدول رقم (٥)

إجمالي الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس من عام ٢٠١٠: ٢٠٢٠

القيمة بالمليون دولار أمريكي:

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات المنسوجات	252836	295145	282816	302424	312819	288510	281156	295108	312211	305484	328114
واردات المنسوجات	267518	312283	299239	319985	330984	310167	303642	322241	343823	334806	360925
صادرات الملابس	354819	419432	415785	452983	483908	453391	445015	465272	494388	494254	448961
واردات الملابس	370888	438427	434615	473497	505823	477962	472433	500904	537982	537864	489418

المصدر: تم اعداد الجدول بمعرفة الباحثة بموجب البيانات الواردة: https://stats.wto.org/

يوضح الجدول السابق إجمالي الصادرات والواردات العالمية من المنسوجات والملابس، ويلاحظ بلغت قيمة صادرات المنسوجات نحو ٢٥٢٨٣٦ في عام ٢٠١٠، وقد زادت هذه القيمة زيادة كبيرة في عام ٢٠١١ فبلغت ٢٩٥١٤٥ مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٦,٧%، ثم انخفضت لتصل إلى ٢٨٢٨١٦ في عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٤,١%، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٣٠٢٤٢٤ بنسبة ٦,٩%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠١٤ حيث بلغت نحو ٤١٢٨١٩ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣٦,٥%، ثم انخفضت في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٢٨٨٥١٠ بنسبة انخفاض تقدر بنحو -٣٠,١%، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٦ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٨١١٥٦ بنسبة انخفاض قدرها -٢,٥% ، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٧ حيث بلغت ٢٩٥١٠٨ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤,٩٦%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٨ حيث بلغت نحو ٣١٢٢١١ بنسبة قدرها ٥,٨%، ثم انخفضت بعد ذلك في عام ٢٠١٩ لتبلغ ٣٠٥٤٨٤ بنسبة قدرها -٢,٢%، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣٢٨١١٤ بنسبة قدرها ٧,٤%.

أما بالنسبة للواردات منها فقد بلغت ٢٦٧٥١٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، وواصلت الارتفاع في عام ٢٠١١ لتبلغ ٣١٢٢٨٣ بنسبة قدرها ١٦,٧%، إلا أنها انخفضت لتبلغ ٢٩٩٢٣٩ في عام ٢٠١٢ بنسبة انخفاض قدرها -٤,١% وارتفعت مرة أخرى لتبلغ ٣١٩٩٨٥ في عام ٢٠١٣ بنسبة قدرها ٦,٩%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٣٣٠٩٨٤ بنسبة قدرها ٣,٤%، ثم انخفضت في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٣١٠١٦٧ بنسبة انخفاض قدرها -٦,٣% واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٦ حيث بلغت نحو ٣٠٣٦٤٢ بنسبة مقدارها -٢,١%، وعادت للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى ٣٢٢٢٤١ في عام ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع قدرها ٦,١%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٣٤٣٨٢٣ بنسبة قدرها ٦,٧%، ثم انخفضت مرة أخرى لتصل ٣٣٤٨٠٦ في عام ٢٠١٩ بنسبة قدرها -٢,٦%، ثم ارتفعت بنسبة كبيرة لتصل إلى ٣٦٠٩٢٥ في عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٧,٨%.

أما بشأن صادرات الملابس فقد بلغت قيمتها في عام ٢٠١٠ نحو ٣٥٤٨١٩ مليون دولار أمريكي، وقد ازدادت بشكل كبير لتصل إلى ٤١٩٤٣٢ في عام ٢٠١١ بنسبة ارتفاع قدرها ١٨,٢%، ثم انخفضت لتبلغ ٤١٥٧٨٥ في عام ٢٠١٢ بنسبة قدرها -٠,٩%، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٤٥٢٩٨٣ بنسبة قدرها

٨,٩%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٤ لتبلغ ٤٨٣٩٠٨ بنسبة ارتفاع قدرها ٦,٨%، ثم انخفضت مرة أخرى في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٤٥٣٣٩١ بنسبة انخفاض قدرها -٦,٣%، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٤٤٥٠١٥ بنسبة قدرها -١,٨%، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ٢٠١٧ حيث بلغت ٤٦٥٢٧٢ بنسبة قدرها ٤,٥٥%، واستمرت في الارتفاع حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٤٩٤٣٨٨ بنسبة ارتفاع قدرها ٦,٢٥%، ثم انخفضت في عامي ٢٠١٩ إذ بلغت ٤٩٤٢٥٤ بنسبة انخفاض قدرها -٠,٠٣%، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٤٤٨٩٦١ مليون دولار أمريكي بنسبة قدرها -٩,٢%.

أما بالنسبة لواردات الملابس فقد بلغت نحو ٣٧٠٨٨٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، واستمرت في الزيادة في عام ٢٠١١ حيث بلغت ٤٣٨٤٢٧ بنسبة ارتفاع قدرها ١٨,٢%، ثم انخفضت في عام ٢٠١٢ حيث بلغت ٤٣٤٦١٥ بنسبة انخفاض طفيفة قدرها -٠,٩%، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٤٧٣٤٩٧ بنسبة ارتفاع قدرها ٨,٩%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٤ حيث بلغت ٥٠٥٨٢٣ بنسبة قدرها ٦,٨%، ثم انخفضت مرة أخرى في عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٤٧٧٩٦٢ بنسبة انخفاض قدرها -٥,٥%، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٤٧٢٤٣٣ بنسبة انخفاض قدرها -١,١٥%، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٧ حيث بلغت ٥٠٠٩٠٤ بنسبة ارتفاع قدرها ٦,٠٣%، واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١٨ حيث بلغت ٥٣٧٩٨٢ بنسبة قدرها ٧,٤%، ثم انخفضت في عام ٢٠١٩ حيث بلغت ٥٣٧٨٦٤ بنسبة انخفاض طفيفة جدًا قدرها -٠,٠٢%، واستمرت في الانخفاض في عام ٢٠٢٠ حيث بلغت ٤٨٩٤١٨ بنسبة قدرها -٩%.

ويلاحظ، مع تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة، نمت الصادرات والواردات منها بنسب متقاربة لكنها قليلة نسبيًا، مقارنة بما كان متوقع من تحرير هذا القطاع، وتعتقد الباحثة أن ذلك بسبب عدم الاهتمام اللازم لتنميته وعدم الاهتمام بالكفاءة الانتاجية له، والقصور في علاج المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع.

٤- المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وصناعة المنسوجات:

أفضت اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية، إلى إيجاد إطار مؤسسي ذي شخصية قانونية دولية، يتولى إدارة اتفاقات التجارة متعدُّدة الأطراف وعديدة الأطراف التي تم التوصل إليها في ختام جولة أوروجواي والعمل على حُسن تطبيقها، ومن بين مهامها، توفير منتدى تتم فيه المفاوضات بين البُلدان الأعضاء بشأن علاقاتها الخارجية.

ولتوفير المنتدى المشار إليه، تم إنشاء مؤتمر وزاري يجتمع مرة على الأقل كل عامين، يؤلف من ممثلي جميع البُلدان الأعضاء، وتكون مهمته القيام بمهام المنظمة ووظائفها واتخاذ اللازم من أعمال لهذا الهدف، لقد عقد إثنى عشر مؤتمرًا وزاريًا منذ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في أول يناير ١٩٩٥ وهم: مؤتمر سنغافورة ١٩٩٦، مؤتمر جنيف ١٩٩٨، مؤتمر سياتل ١٩٩٩، مؤتمر الدوحة ٢٠٠١، مؤتمر كانكون ٢٠٠٣،

مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، مؤتمر جنيف ٢٠٠٩، مؤتمر جنيف ٢٠١١، مؤتمر بالي ٢٠١٣، مؤتمر نيروبي ٢٠١٥، مؤتمر بونيس آيرس ٢٠١٧، مؤتمر جنيف ٢٠٢١.

٤- ١. مؤتمر سنغافورة ١٩٩٦:

عُقد هذا المؤتمر في سنغافورة أثناء الفترة من (٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦)، وطُرحت من خلاله ٦ موضوعات رئيسية للتفاوض شَملها الإعلان الوزاري الصادر عنه (إعلان سنغافورة)، وكانت الموضوعات هي:- التجارة ومعايير العمل، التجارة واعتبارات البيئة، التجارة وسياسات المنافسة، التجارة ومعاملة الاستثمار، الشفافية في ممارسة المشتريات الحكومية، وأخيرًا تسهيل التجارة والذي تم طرحه من قبل الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر سنغافورة بقصد الوصول إلى اتفاق متعدُّد الأطراف يشتمل مجموعة من الضوابط والقواعد التي يتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الالتزام بها بما يضمن تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة فيما بينها، ولم يستطع هذا الاتحاد الوصول إلى هذا الاتفاق خلال المؤتمر المشار إليه، وذلك بسبب رفض البلدان النامية الدخول في اتفاق جديد لإجراءات تيسير التجارة خشية أن يشتمل قواعد إجرائية تجاوز قدراتها التنظيمية والفنية، لذا اكتفى الإعلان الوزاري الصادر عن هذا المؤتمر بتكليف مجلس التجارة في السلع بتحليل ودراسة هذا الموضوع استنادًا لما أحرزته المنظمات الدولية الأخرى من خطوات في مجال تبسيط إجراءات التجارة لتحديد معالم الضوابط والقواعد التي يتعين الالتزام بها في المستقبل في نطاق المنظمة المشار إليها لتيسير التجارة ما بين أعضائها.

٤- ٢. مؤتمر جنيف ١٩٩٨:

عُقد هذا المؤتمر بجنيف خلال الفترة من(١٨-٢٠ مايو ١٩٩٨)، وقد تناول تقييم تطبيق البُلدان الأعضاء لالتزاماتها بموجب اتفاقات التجارة العالمية، التي أفضت إليها جولة أوروجواي خصوصًا ما يتعلق بمدى التزام البلدان المتقدمة بإعطاء المساعدات المالية والفنية وفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية والأقل نموًا، خصوصًا في ظِل وجود الإجراءات التي اتخذتها الأولى للحد من صادرات الثانية لأسواقها مثل قضايا مكافحة الإغراق ضد صادرات تلك البلدان، كما تم طرح موضوع التجارة الالكترونية العالمية في ضوء النمو المتزايد لهذه التجارة.

٤- ٣. مؤتمر سياتل ١٩٩٩:

تم عقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل الأمريكية في الفترة من (٣٠ نوفمبر- ٣ ديسمبر ١٩٩٩)، وتولت رئاسته الولايات المتحدة الأمريكية -بصفتها الدولة المضيفة- اكتسب هذا المؤتمر أهمية عظمى مقارنة بالمؤتمرين السابقين، إذ كان من المفترض صدور إعلان وزاري عنه يحدد أسلوب، شكل، مضمون وتوقيتات جولة مفاوضات جديدة للتجارة متعددة الأطراف في نِطاق منظمة التجارة العالمية[١٠٠].

تطرقَ المؤتمر الوزاري بسياتل ١٩٩٩ إلى قضية المنسوجات والملابس الجاهزة؛ إلا أنها لم تلق تطورًا ملحوظًا في تحريرها رغم سعي الجات لانهاء نظام الحصص خلال عشرة أعوام، على أن تقوم البلدان النامية

[١٠٠] لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤتمرات تراجع في ذلك د. عادل عبدالعزيز على السُن: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤:٥١٠.

بتخفيض تعريفتها الجمركية على واردتها من الملابس والمنسوجات، غير أن البلدان المتقدمة ظلت تضع عوائق أمام وارداتها من الأولى، نظرًا لتخوفها من التنافس بسبب ما يتمتع به هذا المجال من كثافة الأيدي العاملة الذي يُعطي للأولى ميزة أكبر منها[١٠١].

٤- ٤. مؤتمر الدوحة ٢٠٠١:

فقد عُقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر خلال الفترة من (٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١)، والحقيقة أن انعقاده جاء في ظل ظروف عالمية متوترة عقب أحداث ١١ سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. وخلاله، تم تنظيم العمل بواسطة اللجنة الجامعة والتي تفرع عنها (٦) مجموعات عمل في الموضوعات الأساسية وهى: الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، موضوعات سنغافورة (الاستثمار-المنافسة الشفافية في المشتريات الحكومية- تسهيل التجارة)، البيئة، مسائل التنفيذ، قواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك فضلًا عن تكليف نائب رئيس المؤتمر بمناقشة الموضوعات الأخرى التي وردت بمشروع الإعلان.

وقد أسفر المؤتمر الوزاري السابق الإشارة إليه عن إصدار ثلاث وثائق: **الأولى** وهى الوثيقة الرئيسية وهى الإعلان الوزاري الذى سمى بإعلان الدوحة للتنمية، **الثانية** وهى القرار الخاص بالمسائل والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ، **والثالثة** وهى إعلان خاص باتفاقية حقوق الملكية الفكرية "تريبس" والصحة العامة[١٠٢].

٤- ٥. مؤتمر كانكون ٢٠٠٣:

عُقد المؤتمر الوزاري الخامس بمدينة كانكون المكسيكية في سبتمبر ٢٠٠٣، وقد قدم كل من رئيس المجلس العام ومدير منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون للوزراء في ٣١ أوت ٢٠٠٣، وقد أكدا على أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء منه، واختُتمَ في ١٤ سبتمبر دون التوصل إلى اتفاق، وهو ما عكسه الرئيس المكسيكي الذي أشار فيه إلى أنه على الرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات غير أن الأعضاء يحافظون على مواقفهم خصوصًا موضوعات سنغافورة، فحدثت خلافات كبيرة بين البلدان المتقدمة والنامية، وركزت بشكل رئيسي على قضية دعم المزارعين، وطريقة تعامل البلدان مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة.

٤- ٦. مؤتمر هونج كونغ ٢٠٠٥:

لقد بدأت مفاوضات هذا المؤتمر في ديسمبر ٢٠٠٥ بهونج كونغ، واستهدفت التوصل إلى اتفاق لتطبيق ما ورد بجولة الدوحة، والتي أوصت بمنح المزيد من الاهتمام لمطالب البلدان الفقيرة وبخاصة المجال الزراعي الذي مازال الخلاف عليه، وقد قام المفوض التجاري الأوروبي بتقديم مقترحات جديدة بخصوص تحرير مجال الزراعة العالمي، وقد صرح وزير الخارجية البرازيلي بأنه إذا لم يتقدم الاتحاد الأوروبي بعرض أفضل حول المنتجات

---

[١٠١] د. فيروز سلطاني، رقية حساني: تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعدد الأطراف، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٤٧، سنة ٢٠١٧، ص٦٩٣.

[١٠٢] لمزيد من التفاصيل أنظر د. عادل عبدالعزيز على السن: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية من ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ والنظام التجاري، المؤتمر العلمي السنوي السادس: التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١، مارس ٢٠٠٢، ص ٦٦٤:٦١٢.

الزراعية فلن تنجح جولة الدوحة، هذا، وقد اتهم البلدان الصناعية بإغفال مصالح ٧٠% من مزارعي العالم في البلدان النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعهم، فقام الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بين ٣٥% إلى ٦٠%، وفي حال عدم توافق واشنطن والبُلدان النامية يمكن تخفيضها ما بين ٢٠% و ٥٠%، مع الانهاء التام لدعم الصادرات في ٢٠١٠، ولكن في غضون العام لم يتم إلا الخفض الجزئي فقط وتم إلغاؤها في ٢٠١٣، أما بخصوص السلع الصناعية فقد نصَ على ضرورة مساواة معدلات التخفيض ١٠% بين البُلدان المتقدمة والبُلدان النامية، وهو ما يتناقض مع مبدأ المعاملة التفضيلية للجات[١٠٣].

٤- ٧. مؤتمر جنيف ٢٠٠٩:

عُقد المؤتمر الوزاري السابع في جنيف، بسويسرا، في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٩، وكان الموضوع العام للمناقشة هو منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدُّد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية آنذاك، وقد عُقدت جلستان عامتان بالتوازي مع الجلسة العامة للمؤتمر في ١ و٢ ديسمبر على التوالي، واستهدفت جلسات العمل توفير مُنتدى تفاعُلي للوزراء للمناقشة في إطار موضوعين فرعيين عريضين: استعراض أنشطة المنظمة المشار إليها، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة" لليوم الأول ومساهمة هذه المنظمة في الازدهار، النمو والتنمية لليوم الثاني[١٠٤].

وأنهى وزراء منظمة التجارة العالمية مؤتمرهم الذي استمر يومين ونصف يوم في جنيف في ٢ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد أن أعلنوا عن رغبتهم في محاولة اختتام محادثات جولة الدوحة بسرعة واتفقوا على تمديد "الوقف الاختياري" للتجارة الالكترونية والملكية الفكرية[١٠٥].

٤- ٨. مؤتمر جنيف ٢٠١١:

عُقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في جنيف برئاسة وزير التجارة والاستثمار النيجيري وذلك خلال الفترة من (١٥-١٧ ديسمبر ٢٠١١)، وقد تناول المؤتمر ثلاث موضوعات أساسية تتمثل في: تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف وWTO [١٠٦]، موضوعات التجارة والتنمية، وكذا مفاوضات جولة الدوحة

---

[١٠٣] د. فيروز سلطاني، رقية حساني: مرجع سبق ذكره، ص٦٩٣،٦٩٤.

[104] WTO: Seventh WTO Ministerial Conference, Available at https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/min09 e.htm تم الاطلاع عليه 21/1/2022

[105] WTO: Day 3: Ministers show 'political energy' for ending Doha Round, Available at https://www.wto.org/english/news_e/news09_e/mn09a_02dec09_e.htm تم الاطلاع عليه 21/1/2022.

[١٠٦] ففي اليوم الثاني من أيام المؤتمر في ١٦ ديسمبر ٢٠١١، عقدت جلسة العمل بشأن مناقشة النظام التجاري متعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وخلال تلك الجلسة تم التأكيد على: *ضرورة الامتناع عن تنفيذ أي سياسات تجارية حمائية وضرورة تعزيز آلية مراقبة تلك السياسات *ضرورة الانتهاء من مفاوضات مراجعة تفاهم تسوية المنازعات *ضرورة دراسة علاقة اتفاقات التجارة الاقليمية بالنظام التجاري متعدد الأطراف والبحث في العناصر المشتركة بين مختلف اتفاقات التجارة الاقليمية والوقوف على مدى توافقها مع أحكام منظمة التجارة العالمية * ضرورة التوصل إلى نتائج ملموسة في إطار جولة الدوحة *أهمية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف .

للتنمية، وقد أسفر عن انضمام روسيا، مونتنجرو وسامو، كما أسفر عن صدور مجموعة من القرارات الوزارية[١٠٧].

٤- ٩. مؤتمر بالي ٢٠١٣:

عُقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في مدينة بالي بإندونيسيا خلال الفترة من(٣ - ٦ ديسمبر ٢٠١٣)، وخلاله تم التأكيد على المبادئ والأهداف المنصوص عليها في اتفاقية مراكش التأسيسية لهذه المنظمة. كما تم التأكيد على الالتزام الكامل بالإعلانات والقرارات المتخذة في الدوحة، وفي المؤتمرات الوزارية التي عقدت منذ ذلك الحين. وقد تم الترحيب خلاله بالتقدم الذى أحرزته تقارير المجلس العام وهيئاته الفرعية والقرارات المنبثقة عن هذه التقارير في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي تعزيز فعاليتها ونظام التجارة متعدد الأطراف باعتباره كاملًا، كما تم الترحيب بشكل خاص بالتقدم الذى تم إحرازه في أجندة الدوحة.

وقد تم اعتماد المؤتمر السابق الإشارة إليه في ٧ ديسمبر ٢٠١٣، وأسفر هذا المؤتمر عن مجموعة من القرارات الوزارية بشأن (شكاوى عدم الانتهاك والحالة في الرحلات- برنامج العمل على التجارة الالكترونية- برنامج العمل للاقتصاديات الصغيرة-مساعدة التجارة- التجارة ونقل التكنولوجيا- اتفاقية تيسير التجارة- خدمات عامة- التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي- الزراعة- المنافسة التصديرية- القطن- قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نموًا- تشغيل التنازل فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية مزود الخدمات والخدمات في الدول الأقل نموًا- آلية المراقبة على المعالجة الخاصة والتفضيلية)[١٠٨].

٤- ١٠. مؤتمر نيروبي ٢٠١٥:

---

[١٠٧] بشأن:- تجديد الالتزام معين المدة Moratorium لمدة عامين بشأن عدم لجوء الأعضاء لاستخدام الحق في تقديم الشكاوى غير المنتهكة لاتفاقية تريبس(وهو مجرد تجديد لهذا الالتزام الذى يصدر عن كل مؤتمر وزاري).

- تجديد الالتزام معين المدة لمدة عامين بشأن عدم تنفيذ الأعضاء لأي رسوم على المعاملات الالكترونية (وهو أيضًا تجديد للالتزام يصدر عن كل مؤتمر وزاري).
- برنامج عمل بخصوص الاقتصاديات الصغيرة، وهو تأكيد من الوزراء على الالتزام السالف بشأن برنامج العمل، وتكليف المجلس العام، لجنة التجارة والتنمية واللجان الأخرى المعنية بمتابعة عملها لمحاولة الوصول إلى توصيات لطرحها على المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة.
- تمديد الفترة الانتقالية التي تُمنح للبلدان الأقل نموًا في نطاق المادة ٦٦ (١) من اتفاق التريبس، وهو قرار بتوجيه مجلس التريبس لمنح الاهتمام الكامل لدراسة طلب هذه البلدان بتمديد الفترة الانتقالية، وتقديم تقرير في هذا الخصوص للمؤتمر الوزاري التاسع.
- تيسير انضمام البلدان الأقل نموًا لمنظمة التجارة العالمية، وهو قرار يشتمل مجرد تكليف للجنة الفرعية الخاصة بهذه الدول في الاستمرار في بحث الموضوع وطرح توصياتها على المجلس العام في موعد أقصاه يوليو ٢٠١٢.
- تنفيذ الاستثناء الممنوح للبلدان الأقل نموًا في الخدمات، وهو أحد المسائل الرئيسة الثلاث المتعلقة بهذه الدول والمُعطل تنفيذها منذ أعوام، وقد تم الاتفاق عليه بشكل عاجل في اليومين السابقين للاجتماع ويشمل إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للخدمات وموردیها من البلدان الأقل نموًا ومدة سريانه ١٥ عامًا. د. أشرف مختار: تطور مفاوضات جولة الدوحة، بحث منشور في مؤتمر بعنوان تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، سنة ٢٠١٣، ص ١٨٧:١٨١.

[١٠٨] لمزيد من التفاصيل أنظر:
World Trade Organization: Ministerial Conference (Ninth Session ,BALI, 3-6 December 2013 ,Ministerial Declaration And Decisions),WT/MIN(13)/DEC,(13-6816) 11 December 2013.

عُقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في العاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة من(١٥- ١٩ ديسمبر ٢٠١٥ م)، واختتم أعماله عقب خمسة أيام من المشاورات المكثفة، بالاتفاق على مجموعة من النتائج تشتمل على بيان ختامي و٩ قرارات وزارية في الزراعة، القطن، قضايا تخص الدول الأقل نموًا وكذا في حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية وبرنامج عمل الاقتصاديات الصغيرة.

تم الاتفاق خلال المؤتمر السابق الإشارة إليه بين ٥٣ بلد من البلدان الأطراف في اتفاقية منتجات تكنولوجيا المعلومات، على توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لتتضمن ٢٠١ منتجًا إضافيًا من هذه المنتجات، إلى جانب النتائج متعددة الأطراف[١٠٩].

٤- ١١. مؤتمر بوينس آيرس ٢٠١٧:

عُقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر (MC11) في الفترة من (١٠- ١٣ ديسمبر ٢٠١٧) في بوينس آيرس، الأرجنتيني، وترأسته الوزيرة الأرجنتينية سوزانا ما لكورا، واختُتم بعدد من القرارات الوزارية[١١٠]، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، الإعانات المقدمة لمصائد الاسماك، برنامج العمل بشأن التجارة الالكترونية والشكاوى المتعلقة بعدم انتهاك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والحالة.[١١١]

٤- ١٢. مؤتمر جنيف ٢٠٢١:

كان من المقرر أن يبدأ المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12) في ٣٠ نوفمبر عام ٢٠٢١ ويستمر حتى ٣ ديسمبر، ولكن الإعلان عن القيود المفروضة على السفر ومتطلبات الحجر الصحي في سويسرا والعديد من البلدان الأوروبية الأخرى بسبب جائحة كورونا، قاد رئيس المجلس العام أمب داسيو كاستيلو (هندوراس) للدعوة لاجتماع طارئ لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لاطلاعهم على الموقف. وبالنظر إلى هذه التطورات المؤسفة تم اقتراح تأجيل المؤتمر الوزاري وعودته إلى الانعقاد في أقرب وقت مُمكن عندما تسمح الظروف بذلك.

وقال المدير العام نغوزي أوكونجو - إيوالا إن قيود السفر تعني أن العديد من الوزراء وكبار المندوبين لم يكن بوسعهم المشاركة في المفاوضات المباشرة في المؤتمر. وقالت إن ذلك سيجعل المشاركة على قدم المساواة مستحيلة. وأشارت إلى أن وفودًا كثيرة أكدت منذ أمد بعيد أن الاجتماع لا يوفر عمليًا نوع التفاعُل اللازم لإجراء

---

[١٠٩] للمزيد من التفاصيل عن نتائج المؤتمر تراجع في ذلك: مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة): نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية (نيروبي، كينيا، ١٥-١٩ ديسمبر ٢٠١٥ م، إدارة منظمة التجارة العالمية، قطاع الشئون الاقتصادية، سنة ٢٠١٦م، ص٥ وما بعدها. متاح من خلال الرابط
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9/1465205319.pdf تم الاطلاع عليه 1/1/2022

[110] https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc11_e/mc11_e.htm .

[١١١] للمزيد من التفاصيل عن تلك القرارات تراجع في ذلك:
WORLD TRADRE ORGANIZATION: Ministerial Conference Eleventh Session Buenos Aires, 10-13 December 2017, WT/MIN(17)/63:66, WT/L/1030:1033 ,18 December 2017 (17-7028:7050) Page: 1/1.

مفاوضات معقدة بشأن المسائل الحساسة سياسيًا. هذه لم تكن توصية سهلة ولكن، بصفتي المدير العام، فإن أولويتي هي صحة وسلامة جميع المشاركين - MC12 الوزراء والمندوبين والمجتمع المدني.

أجمع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تأييدهم للتوصيات المقدمة من المدير العام ورئيس المجلس العام، وتعهدوا بمواصلة العمل على تضييق خلافاتهم بشأن مواضيع رئيسية مثل استجابة منظمة التجارة العالمية للوباء والمفاوضات الرامية إلى صياغة قواعد تقلص الإعانات الضارة لمصائد الاسماك.

وهذه هي المرة الثانية التي يفرض فيها الوباء تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر. وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع في يونيه ٢٠٢٠ في نور سلطان، كازاخستان، وعلى الرغم من أن المجلس العام قرر نقل الاجتماع إلى جنيف، فقد اختيرت كازاخستان لرئاسة الاجتماع وكان من المقرر أن يُلقي رئيس البلد قاسم- جو مارت توكاييف كلمة رئيسية في حفل افتتاح المؤتمر في ٣٠ نوفمبر.

وأشاد المدير العام ورئيس المجلس العام، مع العديد من السفراء الذين تحدثوا، بكازاخستان على دعمها والتزامها بمنظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. ولم يحدد موعد لإعادة جدولة المؤتمر الوزاري[١١٢].

من خلال العرض السابق للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية نلاحظ عدم تطرقها لموضوع المنسوجات، إلا في مؤتمر سياتل ١٩٩٩، غير أنه لم يسفر عن تطور ملحوظ فيه، وترى الباحثة أنه لو كان أدرج هذا القطاع في هذه المؤتمرات لأسفر عن نتائج عظيمة في هذا القطاع الحيوي لكافة الدول، حيث إنه يمثل أهمية كبيرة في اقتصادات العديد من الدول، من حيث القيمة المضافة، توفير العملات الأجنبية، الحد من البطالة، اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار فيه ونأمل أن يتم إدراجه في المؤتمرات والجولات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية.

الخاتمة

وصلت إلى ختام هذا البحث المخصص لموضوع القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات وقد تبين من خلاله أهمية صناعة المنسوجات في التجارة العالمية سواء بالنسبة للدول النامية أم المتقدمة، تطور الدور الحمائي للضريبة الجمركية في قطاع صناعة المنسوجات.

وبناء عليه تم تقسيم هذه الخاتمة إلى نتائج ومقترحات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

١. خضعت تجارة المنسوجات لقيود التصدير الطوعية ثم لترتيبين قصير وطويل الأجل، ثم لترتيب الألياف المتعددة.

112 WTO: General Council decides to postpone MC12 indefinitely Available at https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/mc12_26nov21_e.htm تم الاطلاع 18/1/2022

٢. خضعت تجارة المنسوجات لاتفاقيات ثنائية، استهدفت تقييد حركة هذه السلع من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة.
٣. ظلت التجارة الدولية في المنسوجات خارج مفاوضات تحرير التجارة حتى جولة طوكيو، وأدرج قطاع المنسوجات لأول مرة ضمن مفاوضات الجات في جولة أوروجواي.
٤. يطبق اتفاق المنسوجات على كافة الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية سواء الموقعين أو غير الموقعين على اتفاقية الألياف المتعددة.
٥. أدمجت التجارة الدولية في المنسوجات والملابس على أربع مراحل بدأت في ١٩٩٥ وانتهت في ٢٠٠٥.
٦. يعتبر الإنهاء التدريجي لاتفاقيات الألياف المتعددة، أكبر انتصارات الدول النامية والأقل نمواً في جولة أوروجواي بشأن تجارة المنسوجات.

ثانياً: المقترحات

١. تخفيض الضريبة الجمركية على الآلات، المعدات، الأجهزة، والمواد الأولية اللازمة لصناعة المنسوجات، وكافة متطلبات هذه الصناعة إلى الحد الذى يصل إلى درجة الإعفاء.
٢. إعادة تأهيل صناعة المنسوجات بما يتوافق مع متطلبات تحرير التجارة لهذا القطاع عن طريق حل المشكلات الخاصة بالعمالة، الضرائب، التهريب والإغراق.
٣. إرسال البعثات التدريبية والتعليمية إلى الخارج بقصد التعرف على أحدث التقنيات في قطاع صناعة المنسوجات والاهتمام بكفاءة العمالة الحالية.
٤. الارتقاء بمستوى المنتج لتعويض ما يتم استيراده، مع ضرورة فتح أسواق جديدة للصادرات.

قائمة المراجع

(أولًا) مراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

١. إبراهيم العيسوي: الفات وأخواتها(النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية)، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية، بدون سنة نشر.
٢. أحمد جامع: اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات) دراسة اقتصادية تشريعية، الجزء الأول، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠١.
٣. أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ١٩٤٧-١٩٩٤، الناشر دار المطبوعات اللبنانية، سنة ١٩٩٦.
٤. بهاجيرات لال داس: منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية، تعريب د/ رضا عبدالسلام، مراجعة د/السيد أحمد عبدالخالق، دار المريخ للنشر، الرياض.

٥. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية-الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال-اتفاقات التجارة العالمية)، الناشر دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، سنة ٢٠٠٤.
٦. عبدالستار سلمى: سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع وأثرها على الاقتصاد المصري، الناشر المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١.
٧. على إبراهيم: منظمة التجارة العالمية (جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم)، الناشر دار النهضة العربية القاهرة، سنة ١٩٩٧،.
٨. مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية (النظام الدولي للتجارة الدولية)، الطبعة الأولى،٢٠٠٦.
٩. عبدالناصر نزال العبادي: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، بدون سنة نشر.

ب) الرسائل العلمية:

١. سعيد حسن على: السياسة الجمركية وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١٣.
٢. شيماء على متولى: أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠٧.
٣. عادل عبدالعزيز على السن: سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، سنة ٢٠٠١.
٤. عبدالقادر الطيف عثمان: انعكاسات العضوية في منظمة التجارة العالمية على تنمية الصادرات (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة ٢٠١٧.
٥. محمد أبو النصر صالح: آثار تحرير التجارة العالمية على صناعات المنسوجات والملابس في مصر" تحليل قياسي"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، سنة ٢٠٠٤.
٦. محمد صلاح عبد اللاه: الجوانب القانونية لاتفاق المنسوجات والملابس في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠١٣.
٧. محمد عبدالفتاح محمد حسنين: مستقبل التعريفات الجمركية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على التجارة الدولية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة بنها، سنة ٢٠١٨.
محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، سنة ٢٠٠١

ت) المجلات العلمية والدوريات:

١. الطاهرة السيد محمد: اتفاقية دورة أوروجواي للجات وأداء قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة في مصر، مايو١٩٩٥.

٢. إيمان محمد محب زكي: تطور الأهمية النسبية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس: الإنجازات والأفاق المستقبلية، بحث منشور في مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا، العدد ١، سنة ١٩٩٥.

٣. حمدي عبدالعظيم: أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري، بحث منشور بمجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد٦٨، مارس ١٩٩٥.

٤. فخرى الدين الفقي: منظمة التجارة العالمية(النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على جمهورية مصر العربية)، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٨٧، العدد ٤٤١ ,٤٤٢، يناير- أبريل١٩٩٦.

٥. فريد فوزى عثمان: أثر تحرير التجارة الدولية على صناعة المنسوجات في مصر، بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد خاص عن مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية، المجلد الثاني، العدد١٩، أبريل سنة ١٩٩٦.

٦. فيروز سلطاني، رقية حساني: تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعدد الأطراف، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٤٧، سنة ٢٠١٧.

ث) المؤتمرات العلمية:

١. أشرف مختار: تطور مفاوضات جولة الدوحة، بحث منشور في مؤتمر بعنوان تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)، الناشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، سنة ٢٠١٣

٢. عادل عبدالعزيز على السن: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية من ٩-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ والنظام التجاري، المؤتمر العلمي السنوي السادس: التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١، مارس ٢٠٠٢.

٣. مصطفى محمد عز العرب: اتفاقية الجات وأثرها على صناعة المنسوجات والملابس في مصر، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر،١٥-١٦ مايو سنة ١٩٩٥، القاهرة.

٤. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الصناعة النسيجية في مصر، المؤتمر القومي الأول لتطوير منظومة البحث العلمي، مايو ٢٠٠٥.

٥. مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة): نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية (نيروبي، كينيا، ١٥-١٩ ديسمبر ٢٠١٥ م، إدارة منظمة التجارة العالمية، قطاع الشئون الاقتصادية، سنة ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

أ) المراجع باللغة الإنجليزية:

BOOKS:

1. Bo Södersten and Geoffrey Reed: INTERNATIONAL ECONOMICS (Third Edition), Palgrave Macmillan, 1 May 1994.
2. Grimwade Nigel: International Trade Policy "A Contemporary Analysis", Routledge, London,1996.
3. Moussa Kalifa Traore, INTERNATIONAL TEXTILE TRADING REGIME AND TEXTILE INDUSTRY DEVELOPMENT IN THE DEVELOPING COUNTRIES, Aubum, Alabama,14 May,2004.
4. *Myrna S. Austria:* The Effects of the MFA Phase Out on the Philippine Garments and Textiles Industries, DISCUSSION PAPER SERIES NO. 96-07, June 1996.Available at https://dirp3.pids.gov.ph/ris/ris/pdf/pidsdps9607.PDF.
5. Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld: International Economics Theory and Policy (Sixth Edition), Boson SenFrsnceco Newkork) ,2012 .Available at http://course.sdu.edu.cn/G2S/eWebEditor/uploadfile/20120417191243_590081573385.pdf.
6. Rachel McCulloch: The International Trading System and Its Future, November 2010. Available at https://www.researchgate.net/publication/228731821_The_International_Trading_System_and_Its_Future.
7. Xinshen Diao, Agapi Somwaru: IMPACT OF THE MFA PHASE-OUT ON THE WORLD ECONOMYAN INTERTEMPORAL, GLOBALGENERAL EQUILIBRIUM ANALYSIS, TMD DISCUSSION PAPER NO. 79, Trade and Macroeconomics Division, International Food Policy Research Institut, 2033 K Street, N.W., Washington, D.C. 20006, U.S.A., October 2001.
8. (Future Multilateral Trade Negotiations: Handbook for Trade Negtiators from Least Developed Countries(UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT), New York and Geneva, 1999. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/poldcd107.en.pdf.
9. Thomas Grennes: THE MULTIFIBER ARRANGEMENT AND THE MANAGEMENT OF INTERNATIONAL TEXTILE TRADE, North Carolina State University, Article · October 2011 .

Available at https://www.researchgate.net/publication/237269223_THE_MULTIFIBER_ARRANGEMENT_AND_THE_MANAGEMENT_OF_INTERNATIONAL_TEXTILE_TRADE .

Researchs and Reports:

1. UNCTAD, Trade and Development Report,1994, Available at https://unctad.org/system/files/official-document/tdr14_en.pdf

Conferences:

2. WTO: Seventh WTO Ministerial Conference, Available at https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/min09_e.htm
3. WTO: Day 3: Ministers show 'political energy' for ending Doha Round, Available at https://www.wto.org/english/news_e/news09_e/mn09a_02dec09_e.htm
4. World Trade Organization: Ministerial Conference (Ninth Session ,BALI, 3-6 December 2013 ,Ministerial Declaration And Decisions),WT/MIN(13)/DEC,(13-6816) 11 December 2013.
5. WORLD TRADRE ORGANIZATION: Ministerial Conference Eleventh Session Buenos Aires, 10-13 December 2017, WT/MIN(17)/63:66, WT/L/1030:1033 ,18 December 2017 (17-7028:7050) Page: 1/1.
6. WTO: General Council decides to postpone MC12 indefinitely Available at https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/mc12_26nov21_e.htm .

Agreements:

1. Agreement on Textiles and Clothing. Available at https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/ai17_e/textiles_all.pdf.
2. General Agreement on Tariffs and Trade ,THE RESULTS OF THE URUGUAY ROUND OF MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS, Market Access for Goods and Services: Overview of the Results, *Geneva, November 1994.* Available at http://www.ub.edu/prometheus21/articulos/archivos/gatt.PDF..

ب) مراجع باللغة الفرنسية

1. Diane Éthier: INTRODUCTION AUX RELATIONS INTERNATIONALES, Chapitre 4. Les relations économiques internationals, p. 199-261. Disponible via https://books.openedition.org/pum/6408#tocfrom3n3. Consulté le 21/07/2021.

ت) مراجع باللغة الألمانية

1. Bundesrecht konsolidiert: Gesamte Rechtsvorschrift für WTO-Abkommen - Textilien und Bekleidung, Fassung vom 02.06.1995. Verfügbar durch https://www.ris.bka.gv.at/GeltendeFassung.wxe?Abfrage=Bundesnormen&Gesetzesnummer=10007653&FassungVom=1995-06-02.

(قائمة الجداول)	
(جدول رقم ١): مراحل دمج المنسوجات والملابس الجاهزة في اتفاقية الجات	٢٢
(جدول رقم ٢): تخفيضات التعريفات الجمركية على منتجات القطاعات الصناعية الرئيسية في البلدان المتقدمة بموجب جولة أوروجواي (فيما عدا المنتجات النفطية)	٢٣
(جدول رقم ٣): إجمالي الصادرات والواردات العالمية من المنسوجات والملابس من عام ١٩٨٩: ١٩٩٤	٣٢
(جدول رقم ٤): إجمالي الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس من عام ١٩٩٥: ٢٠٠٥	٣٣
(جدول رقم ٥): إجمالي الصادرات والواردات من المنسوجات والملابس من عام ٢٠١٠: ٢٠٢٠	٣٥

(قائمة المحتويات)

مقدمة	١
المبحث الأول: القيود والترتيبات التي حكمت التجارة الدولية في المنسوجات حتى جولة أوروجواي.	٣
أولًا: مرحلة ما قبل عام ١٩٦١ "قيود التصدير الطوعية".	٤
ثانيًا: مرحلة الستينات" الترتيب قصير الأجل والترتيب طويل الأجل.	٦
ثالثًا: مرحلة السبعينات وحتى نهاية جولة أوروجواي" ترتيب الألياف المتعددة.	٨
المبحث الثاني: إدراج التجارة في المنسوجات ضمن مفاوضات أوروجواي.	١٤
أولًا: أحكام اتفاق المنسوجات.	١٧
ثانيًا: تأثيرات إزالة القيود الكمية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة.	٢٨
الخاتمة	٤٢
قائمة المراجع	٤٣
قائمة الجداول	49
قائمة المحتويات	49